حروف حرّة

مجلّة شهرية تصدر عن جمعية تونس الفتاة

العدد 32، نوفمبر 2023

الإرهاب المتحضّر

رسالة موجزة إلى كاتب كبير

ملف العدد:
إشكاليات العدالة في تونس
(الجزء الرابع)

تقرؤون في هذا العدد:

الإرهاب المتحضّر ص. 3
سميّة رطبي

رسالة موجزة إلى كاتب كبير ص. 4
خالد جبّور

ملفّ العدد: إشكاليات العدالة في تونس (الجزء الرابع)

منظومة الإجراءات الجزائية وتحقيق العدالة ص. 6-9
ألفة الشلّي

مجال تطبيق الصلح الجزائي المنظم بالمرسوم عدد 13 المؤرخ في 20 مارس 2022 ص. 10-11
شمس الدين البجاوي

تحليل استكشافي للتفاوتات المكانية بين الرجال والنساء من حيث معدلات معرفة القراءة والكتابة في تونس ص. 12-15
نسرين العبّاسي

العدالة الأكاديمية في ظل براديغم الاعتراف: الدّكاترة الباحثون المعطّلون عن العمل نموذجا ص. 16-19
محمد حدّاد

الجذور الاجتماعية لعدم المساواة في الصحة في تونس ص. 20-23
أحمد بلال القطّي

حروف حرّة

مجلّة شهرية تصدر عن
جمعية تونس الفتاة

تأسّست في مارس 2021

رئيس التحرير
حمزة عمر

فريق التحرير
فهمي رمضاني
مريم مقعدي

التصميم
حمزة عمر

صورة الغلاف
Carlos Latuff, 2009

للتواصل معنا

redaction@tounesaf.org

الإرهاب المتحضّر

بقلم: **سميّة رطبي**
أستاذة الفلسفة وباحثة في قضايا الفلسفة والتاريخ من المغرب

إن لفظة الإرهاب بما هي تخويف وتفزيع وإرعاب، والمشتقة من الفعل أرْهبَ، بمعنى أخافَ وأفزعَ والتي بدأ انتشارها في الأوساط الغربية، في أواخر القرن العشرين ومطالع هذا القرن تحت اسم terrorismeفي اللغة الفرنسية، وهي من فعل terroriserوتحيل إلى نفس المعنى المتداول باللغة العربية، أُطلقت في البداية على جماعات محدودة من الناس أو أقليات ذات أساس ديني أو عرقي أو قومي، أو إيديولوجي، تهدف إلى نشر الرعب والخوف، عبر عمليات مسلحة أو انتحارية، غرضها إلحاق الضرر والأذى بمن تعدهم خصوماً وأعداء ومخالفين.

هذا ويوسَمُ بالإرهاب، من جانب آخر، الضعفاءُ إذ يجابهون الأقوياء، في حَرب الفئات المغلوبِ على أمرها والتي تعرضت للضيق والقهر والاستبداد، من طرف الفئة المُهَيْمِنَة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وهي غالبا محدودة العدد والعَتَاد، تبغي رد الاعتبارِ لجماعتها وحقوقِها، سالكةً نَهج التَّخويفِ والتَّرهيبِ وزعزعة النظام لدى الجانب الأقوى الذي لا تستطيع مواجهته مواجهة مباشرة.

وقد تحالفت كل القوى العظمى في العالم لمكافحة الإرهاب ومحاربته، باعتباره جريمةً ضد الإنسان وحريته في العيش والأمان، يُعاقب عليها القانون الدولي بأقصى أنواع العقوبات. حتى صُيِّرَت هذه المكافحة تعِلَّةً وذريعةً لاحتلال الدول والهيمنة عَليها اقتصاديا وسياسيا وتجريدها من سيادتها.

إلا أن الإرهاب المتحضر يتخذ شكلا آخر أكثر خطورة وتهويلا؛ إذ إنه إرهاب منظم ظاهر لا يخفي نفسه، ولا يتحرج من سلوكه اللاإنساني، وهو لا يستمد أفعاله لا من تحزبه الخفي، ولا من تشدده المتزمت، ولا من انغلاقه السري، بل يأتيه من مُنطلق القوة والغَلَبَة، والتفوقِ في العَتَاد العسكري الحربي.

إنه إرهاب لا يقتصر على جماعة محدودة الأفق زمانيا ومكانيا، بل يرتبط بدول وحكومات ودساتير شُيد صرحها على مبادئ الديموقراطية والانتخاب الحر وحقوق الإنسان، وعلى كل المفاهيم الكبرى التي جدَّ وكدَّ علماءُ القانون والفلاسفة والمنظرون السياسيون، والفاعلون في التاريخ، بأن نَحتوها نحتاً، على أنقاض تاريخ إنساني مظلم من

الحروب والجنون الجماعي. إنه إرهاب لَينٌ ومَرِنٌ، يُوظف كل ما هو عقلي ليُنجز سياسَته اللاعقلانية، وينطلق من كل ما هو إنساني ليُجهز على إنسانية الآخرين، ومن هنا خطورته وحِدتُه، إذ هو يصْطبغُ ويتدثرُ بكل ما هو سام ومقدس في الإنسان ليحقق مآربه ومصالحه الخاصة.

وقد ظل الإنسان المعاصر الذي تذوق طعم الحرية والتنوير بعد جهد جهيد يهاب ويخشى الإرهاب بالمعنى الأول وظل يمقت ويدين الجماعات الدينية أو العرقية المحدودة التي تقوم بهذه الأفعال الشنيعة، وظل يتأسف ويتحسر على الأفق العقلي المحدود لهذا الإنسان الذي رزق العقل والمنطق بأن يقتل ويشرد الآخرين.

ليستيقظ بعد هذا التقدم العلمي والتطور التكنولوجي والرقي الحضاري على إرهاب جديد، إرهاب متحضر ومتمدن، ذو تحالفات واسعة وخطابات أنيقة ووجه مكشوف تعلوه الرقة واللطف، مما جعل هذا الإنسان يفقد كل ما افتخر به لعقود طويلة، فيتهَدم تصوره للمواطنة، وينتفي إيمانه بوجود قانون إنساني كلي، عادل ومنصف، يحميه إن طاله الظلم، ويحتويه إن بلغه التعسف من جماعات جائرة وغير متسامحة، وعلى إثر هذا الواقع تتهاوى كل القيم والمبادئ الإنسانية التي يمجدها ويثق في مضامينها. إنه العقل المنطقي حينما يطاله الجنون ويدركه الخرف.

إن هذا التشظي والسقوط الذي أصاب العقل الإنساني يجد تجليه الملموسَ وتجسدَه الواقعي في الكيفية التي تُجاري بها ـ الآن هنا ـ دول الغرب سياستها الداخلية من جهة، والخارجية من جهة أخرى؛ فالأولى تكمن في غضّ الطرف عن إرادة الشعوب والمواطنين في البحث عن السلام وإدانة قتل الإنسان الأعزل، لا لشيء سوى لأنه إنسان يستحق أن يعامل كغاية في ذاته، باحترام وتقدير كما عبر عن ذلك الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط. أما الخارجية فتكمن في حب السيطرة والتغلّب على المنافسين، ونصر الحلفاء الذين تشاركهم نفس المصالح، حتى وإن كان هذا التناصر على حساب حقوق الإنسان وحقوق الطفل، وحقوق المرأة وحقوق كل المدنيين العُزّل.

لقد تم التلاعب بمدلول الإرهاب في السياسات الدولية الراهنة التي تحتكر سلطة الإعلام والاقتصاد والسياسة، ليشمل كل من يعارض مصَالحهَا ومآربهَا أو يُنافسها على الوصول إلى أسلحة حربية متطورة تضاهي أسلحتها، حتى تبقى لها اليد العليا والكلمة المسموعة في العالم، والباع الطويل في نهب خيرات هذا البلاد أو ذاك، وإن شاءت تهجير أهل هذا الحي أو إبادتهم لتعمره بسكان آخرين، يولونها الولاء ويصهرون على قضاء حوائجها.

وحسب ما أتينا على توضيحه وشرحه من معنى الإرهاب، فلا يمكن أبدا أن نصف مُقاومةَ شعب اغْتُصِبَت أرضُهُ وسُفِكَ دمُه، واشْتُدَّ عليه الحصار من كل جانب بالإرهاب؛ فالإرهاب الحقيقي هو الذي يَقتُل ويُشرِّدُ، ويُدِبُّ الرُّعبَ في الأطفال والنساء، حتى ترمي كلُّ ذاتِ حملٍ حملهَا، وتُفارق كلُّ مُرضِعة رضيعَها تحت الأنقاض والتراب، لا لشيء سوى لتجسيد إرادة الهيمنة وعقدة الاستعلاء. بل إن الإرهاب الحقيقي هو التشجيع على القتل علانية والتجويع والتهجير والتنكيل بالإنسان الأعزل الذي يفترش التراب ويلتحف السماء.

وكخلاصة لهذا القول، فالأسف كل الأسف أن الواقع يدحض وينفي كل تلك المفاهيم العملاقة من قبيل (حقوق الإنسان، والتسامح، والتضامن والحرية، والمساواة والعدالة...) التي تَبَيَّنَ أنها جرداء جَوفاء في تعاليها عن الحياة الملموسة، وزادتِ التقنية، وهيمنة الصورة الحية من تعميق الهوة السحيقة والمسافة الشاسعة بين ما نقوله ونصرح به كأناس عاقلين واعيين، ندعي الحضارة والتمدن، وبين ما نفعله ونُقبِّلُ عليه من أفعال عدوانية ووحشية، ترسخ قانون الغلبة، ومنطق القوة والهيمنة التي لا يمكن للضعيف فيها سوى أن يوسَمَ، إن هو قاوم وجابَهَ، بأنّه إرهابيّ.

> „
> *الواقع يدحض وينفي كل تلك المفاهيم العملاقة من قبيل (حقوق الإنسان، والتسامح، والتضامن والحرية، والمساواة والعدالة...)*
> “

رسالة موجزة إلى كاتب كبير

بقلم: **خالد جبور**

أستاذ اللغة الفرنسية وطالب باحث في سلك التبريز، تخصص ترجمة

سيدي الكريم الطاهر بن جلون،

تحية سلام ومحبّة، وبعد:

قرأت باهتمام كبير _ وهذه عادتي مع كل ما تكتبون_ مقالكم الذي عنونتموه "في السابع من أكتوبر ماتت القضية الفلسطينية مُغتالة."

ولا أخفيكم أيها الكاتب الفذ كم خاب ظني فيكم وكم كان إحباطي شديدا إثر موقفكم الذي لا مسوغ له إلاّ ما سماه سارتر سوءَ النية Mauvaise foi، وأدعوكم والقارئَ الكريم إلى تمحيص هذا المفهوم وبيان دلالاته في ارتباطه بموقفكم هذا.

نعم، إنها سوء النية بالمعنى السارتري للمفهوم، وليس معنى هذا عدمُ اصطفافكم جنب المقاومة الفلسطينية اصطفافا قَبَلِيّا، وإنما انزلاقكم انزلاقا فادحا أدى بكم إلى المسّ بأسمى قيمة من القيم التي ناضل ويناضل من أجلها كبار المثقفين، من فلاسفة وروائيين وفنانين وغيرهم، ألا وهي الحقيقة. وسوء النية، سيدي المحترم، أخطر من الكذب بما فيها من تشويه للوقائع وتحريف للواقع، تغطيةً للممارسات الأكثر خسة وفظاعة.

وإليكم بيانُ ذلك:

لقد شبّهتم الفلسطينيين بـ"الحيوانات" وهذا التشبيه ليس وليد إلهام ولا نتاج خيالكم، بل هو نفسه الذي استعمله رئيسُ وزراء الاحتلال. وفي ذلك انحياز بيّن وتبنٍّ جليّ لموقف هذا الأخير. لكن ما معنى أن يُشبّه المُستعمِرُ الشعبَ المُحتَلَّ بالحيوانات؟ يعني ذلك بكل بساطة نزع طابع الإنسانية عن أفراد هذا الشعب، وبالتالي جواز ارتكاب أخطر الجرائم في حقهم، وهذا ما كان عمليا، وتشهد عليه الصور التي لا شك أنك شاهدتها على القنوات التلفزيونية كلّها والتي لا شك أنها صدمتك كما صدمت العالم أجمع.

هذا وقد ردّدتم في أكثر من موضع في مقالكم لفظ " الإرهابيين" قاصدين به المقاومين الفلسطينيين. وا حسرتاه على كاتب يروض قلمه كي لا يخط إلا جزءا من واقع الحصار والاغتيال والتعذيب الجماعي والتجويع والتجهيل والتنكيل والمس بكرامة شعب بأكمله طيلة ما يزيد على سبعة عقود! وهذا القهر، هذه الإبادة، هذا الهدر للكرامة وكل الانتهاكات التي تشهد عليها تقارير المنظمات الحكومية وغير الحكومية لا سبيل إلى الحيلولة دون تحوّلها إلا استلاب مطلق يفقد معه الفلسطينيّ إنسانيته إلا بالمقاومة، وأدعوكم، سيدي الكريم، إلى مراجعة ما كتبه فرانز فانون بهذا الصدد في كتابه الموسوم بـ " معذّبو الأرض."

إن الإرهاب الذي يمارسه الكيان الصهيوني على أبناء الشعب الفلسطيني إرهابٌ مدججٌ بأحدث الأجهزة التكنولوجية الحربية: من طائرات وقبب حديدية وبوارج بحرية وقنابل فسفورية (مُحرَّمٌ استعمالُها دوليا)، فإنْ نحن عددنا ضحايا هذا الإرهاب، ليس فقط من الفلسطينيين ولكن في مختلف المناطق المجاورة بل والبعيدة، لما وجدنا غير البكاء والتّأسي والإدانة والاستنكار تعبيرا عن هول نتائج هذا الإرهاب المدعوم من طرف كبرى الجيوش العالمية.

سيدي الطاهر، أنسيتم الطفل الصغير محمد الدرة، وهل تذكرون واقعة صبرا وشاتيلا؟ وفرقة غزة التي استهدفتها المقاومة، ألا تعلمون أنها من نفّذ واحدة من أبشع الجرائم الإرهابية في حق مدنيين يحتجون، إبان مسيرات العودة الكبرى، لا أسلحة لهم سوى أيديهم يصفقون وحناجرهم يصدحون بها نصرة للحق، فانهالت عليهم الفرقة العسكرية بوابل من الرصاص الحي الذي استهدف الرؤوس، رؤوس الأطفال والنساء مباشرة ؟

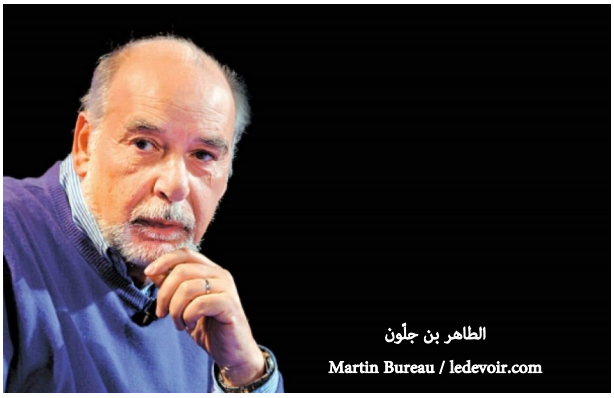

الطاهر بن جلّون

Martin Bureau / ledevoir.com

وأخيرا، وتعضيدا لما تقدم، فإن أكثر ألوان الإرهاب وحشية، إنما هو ما حدث في 17 أكتوبر 2023، حيث استهدفت طائرات الاحتلال مستشفى يضم الآلاف من الأرواح البشرية من معطوبين يتوسلون تضميد جراحهم ونازحين لا يسعون إلا إلى الأمان، فرجمتهم قوى الظلم الغاشم بالصواريخ حتى تهدّم المستشفى على رؤوس من فيه مخلفة أكثر من 500 ضحية حسب التقديرات الأولية. فهل هناك إرهاب أشد إرهابية من هذا؟ أليس جعل الضحية جان والجاني ضحية بأبشع ضروب سوء النية؟

وفي الأخير، نقول إننا من قرائك الأوفياء، وكم أحببنا كتاباتكم وخصوصا منها التنويرية ككتاب " الإرهاب كما نشرحه لأطفالنا" لكن تلك الأسطر القليلة التي نشرتموها مؤخرا جعلتنا نتساءل والحيرة تعمنا: أليس مِنَ المهم فضح هذا الإرهاب المستمرّ المدجّج بأخطر الأسلحة، وبيان أخطاره ومساسه بالقيم الإنسانية كلّها، من تآخ وعيش مشترك وعدل وحرية وكرامة ونحو ذلك؟ ولم لا التفكير في شرحه وتفكيكه حتى يفهم أبناؤنا إلى أي طريق يؤدي، وأي عالم ينشد، منددين " تربويا " و"فكريا" بشريعة الغاب حيث القوي يلتهم الضعيف، وحيث الأقلام لا تجد بدا من الاصطفاف ضد هذا الأخير معضّدةً بذلك منطق إرادة القوة وهو المنطق المناقض لإرادة الأقلام التوّاقة إلى العدل والحرية والكرامة ؟

> *لا أخفيكم أيها الكاتب الفذ كم خاب ظني فيكم وكم كان إحباطي شديدا إثر موقفكم الذي لا مسوغ له إلاّ ما سماه سارتر سوءَ النيـة*

جمعية تونس الفتاة

بيان إلى الرأي العام

تونس الفتاة تنهي شراكتها

مع مؤسسة كونراد أديناور المساندة للكيان الغاصب

تونس في 16 أكتوبر 2023،

تبعاً للموقف الصريح الذي تبنته مؤسسة كونراد أديناور من الوضع الحالي في غزة، كما نشرته على موقعها الرسمي وصفحاتها على وسائل التواصل الاجتماعي خلال الأيام الماضية بما يكشف تأييدها الكامل للكيان الصهيوني وتجاهل كل حقوق الشعب الفلسطيني،

ورغم كون هذه المؤسسة شريكا رئيسيا للجمعية لعدّة سنوات، إلا أنّ تونس الفتاة تضع موقفها المبدئي المناصر للقضية الفلسطينية والرافض للعدوان الصهيوني فوق كلّ اعتبار، وإن كان ذلك على حساب استمرار المشاريع الكبرى للجمعية،

وبناء على ذلك، قرّرت جمعية تونس الفتاة، بإجماع أعضائها في جلسة استثنائية، قطع جميع علاقاتها بمؤسسة كونراد أديناور وإيقاف جميع أشكال التعاون معها.

منظومة الإجراءات الجزائية وتحقيق العدالة

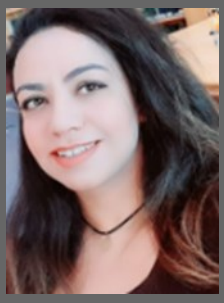

بقلم: **ألفة الشلّي**
باحثة دكتوراه في القانون

تعتبر منظومة الإجراءات الجزائية المنظومة التي تتم بموجبها محاكمة المتهمين في الجرائم الجزائية وتحديد العقوبات اللاّزمة لهم. وتهدف هذه المنظومة إلى تحقيق العدالة من خلال ضمان حقوق المتهمين والأطراف الأخرى في القضية، وتوفير الحماية للضحايا والشهود، وفرض العدالة والقانون على الجميع.

كما يفترض مبدأ النزاهة في منظومة الإجراءات الجزائية احترام وقار العدالة وهيبتها باعتبار أنّ العدل هو أسمى حق للمواطن ومن أعزّ آماله ومن أغلى أمانيه وهو في ذات الوقت واجب من أقدس واجبات الدولة إزاء مواطنيها.

ويبرز دور منظومة الإجراءات الجزائية في إقامة العدل من خلال قوانينها التي تعتبر المحرّك الرئيسي للدعوى العمومية منذ انطلاق البحث فيها وجمع القرائن والحجج المثبتة للتهمة إلى تاريخ تنفيذ العقاب على الجاني.

وحيث تمر الدعوى الجزائية بمراحل عديدة قد تطول أو تقصر حسب خطورة الفعلة كونها مخالفة أو جنحة أو جناية كل هذه المراحل تتطلّب إتباع قواعد قانونية منصوص عليها بمجلة الإجراءات الجزائية كفيلة بتحقيق السير العادي للمساءلة الجزائية ولحسن تطبيق القانون قصد تحقيق المطلب المنشود من كل عمل قضائي وهو تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع بإيقاع العقاب على كلّ من تسوله نفسه خرق القانون والاعتداء على حياة الناس أو أعراضهم أو مالهم.

وتسعى منظومة الإجراءات الجزائية التونسية إلى تحقيق المعادلة بين التصدي للجريمة وضمان الحقوق والحريات، تحقيقا لعدالة ناجزة.

فإلى أي مدى نجحت في تجسيم التوازن في هذه المعادلة؟ خاصة وأنّ التطبيقات القضائية والتطورات المجتمعية أثبتت أنّ هذه المنظومة تشكو من عدة نقائص تجعلها قاصرة أحيانا عن تجسيم التوازن بين تحقيق مصلحة المجتمع في مكافحة الجريمة وتوقيع العقاب على مقترفيها والسرعة في البحث والتقصي للكشف عن الجاني توصلا إلى توقيع الجزاء المناسب.

ونستشف هذا القصور في منظومة الإجراءات الجزائية من خلال مقتضيات القوانين الجزائية الإجرائية التي كبلت العدالة هيكليا ووظيفيا.

I- عدالة مكبّلة هيكليا

للحديث عن العدالة الجزائية بكونها عدالة مكبلة هيكليا نتبين ذلك من خلال العدد الضخم للقضايا الذي يقابله نقص فادح في عدد القضاة والإطار الإداري من كتبة وتقنيين وغيرهم، عمّقه إحداث محاكم استئناف جديدة، وهو ما تطلب توفير إطار قضائي وإداري لمباشرة العمل بها دون وجود انتدابات بالحجم المطلوب، الأمر الذي يتسبب في إفراغ عديد المحاكم لسدّ الشغور، والحال أنها بطبيعتها تشكو نقصا، ممّا يزيد في تأزم الأوضاع.

من جهّة أخرى، يتبين قصور المنظومة الإجرائية من خلال خروج بعض الهياكل المؤثّرة في عمل العدالة هيكليا عن القضاء. ذلك أنّ الطرف الرئيسي الذي يتعامل معه القضاء الجزائي بشقيه الاستقرائي والحكمي هو الضابطة العدلية التي ترتبط بها نجاعة المنظومة الإجرائية أشد الارتباط. وبما أنّ أعوان الضابطة العدلية تابعون هيكليا لوزارة الداخلية، فإنّهم لا يخضعون لأيّة تبعية قانونية للسلطة القضائية.

وقد ترتب عن التضخم في عدد القضايا وارتفاع عدد الطعون في الأحكام بطء في النطق بالعدالة، ممّا يفقد الثقة في القضاء نتيجة غياب نقص الفعالية بتكرار تأخير البت في القضايا، وغياب التعمق في النزاعات المهمة، فضلا على عدم تخصيص الوقت الكافي للبحث والتحقيق، مماً ترتب عنه تدني جودة الأحكام.

ولتجاوز العوائق الهيكلية المكبّلة للعدالة، لا بدّ من مواكبة التطوّر التقني والتكنولوجي المتسارع في مجال التقاضي واعتماد الإعلامية في الإجراءات لإيجاد حلول عملية تضمن السرعة وربح الوقت والاقتصاد في المال والتخفيف من الأعباء الورقية.

إذ أنّ العدالة الإلكترونية أصبحت مطلبا ملحا وضرورة حتمية لتطوير العدالة لاسيّما بعد تفشي جائحة كورونا وما فرضته تداعياتها على واقع الحياة العملية من تدابير وقائية وقيود على الحركة والتنقل، والتي أدت بدورها في بعض الأحيان إلى عرقلة وتأخر وصول الحقوق لأصحابها.

ويمكن القول بأنّ إنشاء منظومة قضائية تكنولوجية متكاملة توفّر مجموعة من الخدمات الإلكترونية الآمنة، بحيث تتيح إمكانية رفع الدعاوى، وإعلانها، وتبادل التقارير والمذكرات، وتحديد الجلسات، والإعلام بمواعيدها، والتقاضي أمام المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها عن بعد، حتى صدور الحكم، وذلك من خلال استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة، ودون التوجه للمحكمة، يساهم في تيسير إجراءات التقاضي وتحقيق العدالة الناجزة وتخفيف العبء على المتقاضين.

تتميز المنظومة القضائية العدلية التونسية

> ”
> ***ترتب عن التضخم في عدد القضايا وارتفاع عدد الطعون في الأحكام بطء في النطق بالعدالة***
> “

Zoubeir Souissi | REUTERS

عامة، والجزائية بصفة خاصة بمسحة شكلية وبإجراءات كثيرة وطرق طعن متعددة وهو ما يحدّ من حسن سير المرفق العام للعدالة ويشجع على نزعة الخصام. فتكثيف التواجد التشريعي ذاته بالإفراط في التجريم والعقاب، أو ما يعبر عنه بالتضخم التشريعي، يعتبر من أول الأسباب المؤدية إلى ضياع العدالة، إذ لا يخلو أي نص قانوني جديد من جرائم وعقوبات وإجراءات خاصة بتتبعها، فأصبحت النصوص الإجرائية موزعة ومشتتة يصعب الإلمام بها والوصول إليها، وهو ما يجعلها تهدّد الأمن القانوني مع ما يتبعه من تفويت الوصول الناجع إلى العدالة.

من المتفق عليه أنّه من أهم ركائز الأمن القانوني تحقيق الوصول إلى القانون للجميع ممّا يتطلب توفير سهولة الاطلاع على القاعدة القانونية لحسن استعمالها. فلا يقتصر الوصول إلى العدالة على إقرار حق القيام أمام القضاء، وإنّما على الحق في القانون الذي يقتضي تمكين الشخص من النفاذ إلى القوانين حتى يستدل على حقوقه وطرق حمايتها استدلالا كافيا. وهو ما يقتضي ضرورة المراجعة الشاملة لمجلة الإجراءات الجزائية بجعلها مجلة جامعة لكل إجراءات التقاضي الجزائي.

II- عدالة مكبلة وظيفيا

تضمنت منظومة الاجراءات الجزائية مقتضيات عطلت وظيفيا تحقيق عدالة ناجزة وسريعة، وسيتم التطرق إلى بعض وجوه ذلك اعتمادا على حالة المضنون فيه في القضية، بحسب ما إذا كان موقوفا أو بحاله سراح .

1- المظنون فيه بحالة ايقاف

سنتعرض للصعوبات والإجراءات المعطلة لتحقيق العدالة كلما كان المتهم بحالة احتفاظ أو بحالة إيقاف تحفظي .

-بخصوص الإحتفاظ : الذي هو إجراء يخوّل لأعوان الضابطة العدلية في حدود اختصاصهم حق وضع شخص معين على ذمتهم فترة من الزمن وذلك لمصلحة البحث وهو إجراء يشكّل اعتداء على الحرية الفردية إلاّ أنّه اعتداء مشروع ما دام في ظلّ القانون، إذ يتمتع مأمورو الضابطة العدلية من شرطة أو حرس وطني بصلاحيات واسعة عند مباشرتهم لأبحاث أولية عادية أو في حالة التلبس ومن مقتضيات مهامهم أحيانا وضع ذوي الشبهة على ذمة الباحث لغاية مواصلة أعماله أو تجنب ارتكاب جرائم أخرى أو التحصن بالفرار وكذلك إفشال الأبحاث بربط الصلة مع مشاركيه أو إتلاف الأدلة.

وقد خوّل المشرع لهؤلاء حرمان ذوي الشبهة بصفة وقتية من حريتهم وفي نطاق ما يسمّى بالاحتفاظ المحدّدة مدّته بيومين إثنين مع إمكانية التمديد كتابيا في هذا الأجل مرة واحدة فقط لمدة 24 ساعة في مادة الجنح، و48 ساعة في مادة الجنايات وذلك بموجب القانون عدد 5 لسنة 2016 المؤرخ في 16 فيفري 2016 والمتعلق بتنقيح وإتمام بعض أحكام مجلة الإجراءات الجزائية.

والسؤال المطروح، هل يمكن استيفاء جميع الأبحاث التي تستوجب تدخل عدّة أطراف وإجراء أعمال استقرائية عميقة للكشف عن ملابسات أحاطت بجناية خطيرة " قتل نفس بشرية عمدا مثلا" خلال هذه المدّة الوجيزة، من إجراء تحاليل جينية، ورفع بصمات، وعينات من سوائل المتهم، وسعي في إيقاف أشخاص خارج مرجع النظر الترابي أو إلى الحصول على قائمة اتّصالات هاتفية ...

> "تضمنت منظومة الاجراءات الجزائية مقتضيات عطلت وظيفيا تحقيق عدالة ناجزة وسريعة"

إنّ الأجل ممنوح لباحث البداية حدّ من المدة الزمنية إلى أدناها، وجعله ملزما بالإسراع في أعماله حال أنّه مرتبط شديد الارتباط بأجهزة وهياكل لا سلطة له ولا للنيابة العمومية عليها من حيث التسلسل الهرم الإداري، وقد لا تكون مواكبة أيضا في سير أعمالها للحينية التي عليها أعمال الضابطة.

جميع هذه المعطيات تجعل من هذه الآجال آجالا غير مدروسة وغير متلائمة مع البنية التحتية والوسائل المادية التي يحتكم عليها باحث البداية، ولا تحقق النتيجة المرجوة منها .

من جهة أخرى، فتطبيقا لأحكام الفصل 13 مكرّر جديد من مجلة الإجراءات الجزائية، على مأمور الضابطة العدلية بعد انقضاء مده الاحتفاظ الأولى عرض المحتفظ به مصحوبا بملف البحث على وكيل الجمهورية الذي يتوجب عليه سماعه حينا. ويمكن لوكيل الجمهورية التمديد كتابيا في أجل الاحتفاظ مرّة واحدة فقط لمدة 24 ساعة في مادة الجنح و48 ساعة في مادة الجنايات، ويكون ذلك بمقتضى قرار معلّل يتضمن الأسانيد القانونية والواقعية التي تبرره.

توجه هذا التنقيح نحو تدعيم الحقوق والحريات وضمان المحاكمة العادلة وتحقيق العدالة الجزائية فقد نص **الفصل 23 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022** أنّ **"المتهم بريء إلى أن تثبت إدانته في محاكمة عادلة تكفل له فيها جميع ضمانات الدفاع في إطار التتبع والمحاكمة "**. كما نصّ **الفصل 27 من الدستور** على أنّ الدولة **"تحمي كرامة الذات البشرية وتمنع التعذيب المادي والمعنوي"**. إذ يمثل هذه العبارات الصريحة والواضحة جاءت أحكام الفصلين 27 و23 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 لتعكس توجها تشريعيا قوامه واجب حماية الحقوق الفردية كلّما وجدت في مواجهة مع حق الدولة في التصدي لكل سلوك مجرم قانونا.

وإزاء هذا التناقض بين متطلبات الاستقرار من جهة وحماية حقوق الافراد من جهة أخرى برزت الحاجة لإقرار توازن بينهما، ذلك أن المبادئ العامة للقانون تتجه لصيانة الحقوق الأساسية للأفراد في مواجهه سلطة التتبع من جانب وفي تعزيز موقع المظنون فيه في كل المراحل تأسيسا لمحاكمة عادلة من جانب آخر .

وكان تكريس مبدأ البراءة ترجمانا لهذا التوجه، إذ تشكل قرينة البراءة مبدأ جوهريا في الإجراءات الجزائية ومنهجا يوجه طرق البحث حماية للمتهمين، ترافقه طوال سير الاجراءات وتحد من سلطة الباحث تجاهه. ذلك ان هدف الوصول إلى الحقيقة لإيفاء حق الدولة في العقاب لا ينبغي أن يؤدي لإهدار حقوق الافراد أو الاخلال بها، كما أنّ وجود الأفراد في وضعية إتّهام لا يفقدهم إنسانيتهم.

ومن هذا المنطلق يوصف قانون الاجراءات الجزائية أنه قانون الشرفاء لبنائه على مبدأ البراءة وإلى تنظيم إجراءات الدعوى الجزائية بصفة تكفل حماية الفرد في مواجهة حق الدولة في تسليط العقاب.

إلاّ أنّ ذلك على المستوى العملي يكون على حساب التصدي للجريمة، فأعوان الضابطة العدلية إلى جانب ضغط المدّة الاولى وقصرها المعطل لمكافحة الجرائم كما سلف بيانه، فقد وجدوا أنفسهم مجبورين على الانقطاع عن الأبحاث وتركها جانبا للتكفل بإيصال المشتبه فيه جيئة وذهابا إلى مقرات المحاكم التي تبعد في بعض الاحيان مئات الكيلومترات، فيستغرق الطريق وإجراءات إخراج وإدخال المشتبه فيه من وإلى مقرات الاحتفاظ الخاصة بالأقاليم والمحاكم، كامل فترة التمديد أو يكاد، وهي المدّة التي كان من المفروض تخصيصها لاستكمال الأبحاث. هذا الإجراء منفصل عن حقيقة العمل اليومي للنيابة العمومية وللضابطة العدلية وما على المشرع سوى التدخل لتلافي ما أفرزه التطبيق من قصور يتناقض مع ضرورات تحقيق العدالة.

بالتالي إنّ تعزيز وتطوير ضمانات المشتبه فيه أثناء مرحلة البحث لا يجب أن تنقلب إلى وسيلة تساعده على الإفلات من العدالة.

- أمّا في خصوص الإيقاف التحفظي: فيمكن التعرض إلى هذه المسألة من جهتين:

من جهّة أولى، فقد حدّد المشرع التونسي آجاله في طور التحقيق ضمن الفصل 85 من مجلة الإجراءات الجزائية الذي نصّ على أنّه: **"يمكن إيقاف المظنون فيه إيقافا تحفظيا في الجنايات والجنح المتلبس بها، وكذلك كلّما ظهرت قرائن قوية تستلزم الإيقاف باعتباره وسيلة أمن يتلافى بها اقتراف جرائم جديدة أو ضمانا لتنفيذ العقوبة أو طريقة توفر سلامة سير البحث .والإيقاف التحفظي في الحالات المنصوص عليها بالفقرة السابقة لا يجوز أن يتجاوز الستة أشهر .وإذا اقتضت مصلحة البحث إبقاء المظنون فيه بحالة إيقاف، يمكن لقاضي التحقيق بعد أخذ رأي وكيل الجمهورية وبمقتضى قرار معلّل، تمديد فترة الإيقاف بالنسبة إلى الجنحة مرة واحدة لا تزيد مدّتها على ثلاثة أشهر وبالنسبة إلى الجناية مرتين لا تزيد مدة كل واحدة على أربعة أشهر . والقرار القاضي بما ذكر قابل للاستئناف".**

إلاّ أنّه بالتمعن في هذه الآجال نجد أنّها آجال قصيرة نسبيا عندما يتعلق الأمر ببعض الجرائم الخطيرة والمعقدة. فقد تطورت الجريمة وتشعبت وأصبحت تتطلب متسعا من الوقت والجهد للبحث فيها وتقصيها، فضلا على أن الطعون في

> *"إنّ تعزيز وتطوير ضمانات المشتبه فيه أثناء مرحلة البحث لا يجب أن تنقلب إلى وسيلة تساعده على الإفلات من العدالة"*

قرارات حاكم التحقيق وتكررها أثناء نظره في نفس القضية، يترتب عنها نزع الملف من بين يديه لإحالته برمته على دائرة الاتّهام، إذ أنّ مدّة الايقاف التحفظي المضبوطة بالنصوص الإجرائية والتي تخوّل لحاكم التحقيق فعليا إتمام الأعمال اللازمة لتهيئة القضية للفصل فيها، هي مدّة نظرية .

ولا يفوت هنا التساؤل عن عدم ضبط أجل الايقاف التحفظي في غيرها من المراحل بما في ذلك مرحلة المحاكمة رغم كونها مرحلة تكون فيها القضية جاهزة للحكم ولا تتطلب مددا طويلة إلى الحدّ الذي لا يقع معه ضبطها بآجال كما هو الحال بالنسبة إلى الأجل المضبوطة في مرحلة التحقيق، والأمر نفسه ينسحب على مرحلة الاتّهام ومرحلة تعقيب الاتهام .

ومن جهّة ثانية، يعرف النظام الإجرائي التونسي المتعلّق بالإيقاف التحفظي عديد المشاكل والصعوبات التي أعاقت تطور منظومة العدالة في تونس وساهمت إلى حدّ كبير في تعطل سير دواليب القضاء على الوجه الأحسن بما يوفر المحاكمة العادلة وتتمثل أهم هذه المشاكل في طول أجل الزمن القضائي في بعض القضايا وتعدّد وطول أطوار التقاضي بالإضافة إلى العدد الكبير من القضايا المنشورة بالمحاكم إلى جانب اكتظاظ السجون بالعديد من الموقوفين والمحكوم عليهم نتيجة عدم تفعيل الوسائل البديلة للإيقاف التحفظي وبدائل العقوبات.

وتأسيسا على ذلك فإنّ كلّ مشروع تعديل أو إصلاح يجب أن يأخذ بعين الاعتبار هذه العوائق والصعوبات ويعمل على رفعها لتطوير المنظومة والتحسين في جودتها.

ولربّما يفسّر عزوف المحاكم عن تطبيق هذه الإجراءات والعقوبات نتيجة وجود بعض المعوقات القانونية والتنظيمية المتمثلة في غياب تنظيم شامل للمؤسسات المهيأة لتنفيذ عقوبة العمل للمصلحة العامة وعدم مسايرة أنظمة السجون وتنفيذ العقوبة على سبيل المثال التنقيح المدخل على المجلة الجزائية في خصوص اعتماد العقوبة البديلة المذكورة والمتمثلة كذلك في خيار المشرع في جعل الالتجاء إلى هذه العقوبات استثناء من حيث نطاق تطبيقه ومن حيث الشروط المستوجبة، ومن ذلك استبعاد هذه العقوبات من جزء هام من الأحكام (مثل الأحكام الغيابية : فالحضور بالجلسة والموافقة على العقوبة البديلة شرط أساسي من شروط الحكم بها).

كما يفسّر عزوف المحاكم عن تطبيق هذه الإجراءات والعقوبات إلى بعض المعوّقات الواقعية المتمثلة في عدم إشراف وزارة العدل فعليا على سجل السوابق العدلية، بما يحول دون الاطلاع على صحيفة سوابق المتهم للنظر في مدى توفر شروط تطبيق العقوبات البديلة وعدم توفر العدد الكافي من المؤسسات المحتضنة لتنفيذ عقوبة العمل لفائدة المصلحة العامة وسوء انتشارها الجغرافي، بما يجعل بعض المحاكم في حالة استحالة مادية حتى وإن اتجهت النية لتفعيلها وكذلك هيمنة ثقافة العقوبة الكلاسيكية عند جزء من القضاة وعدم إيمانهم بفاعلية العقوبة البديلة.

يطرح النظام الإجرائي التونسي المتعلّق بالإيقاف التحفظي العديد من الإشكاليات من جهة على مستوى قصر المدّة في بعض القضايا الخطيرة. وفي المقابل على مستوى طول المدّة بالنسبة للقضايا التي تطول فيها إجراءات التقاضي والتي تتطلب بالضرورة تفعيل العقوبات البديلة كالعمل لفائدة المصلحة العامة أو الوضع تحت المراقبة الإلكترونية التي تمّ إدراجها مؤخرا ضمن الفصل 5 من المجلة الجزائية وهي عقوبة بديلة ليس الهدف منها ترك المتهم دون عقاب وإنّما الموازنة بيم الجانبين الردعي والإصلاحي وتهذيب الجاني بطريقة عصرية ومتطورة تتلاءم مع تطبيق العقاب والتصدي للجريمة وأيضا تحقيق العدالة الجزائية.

2- المظنون فيه بحالة سراح

ما يلاحظ أنّ النصوص الاجرائية قد تضمنت موجبات عمقت التعطيل الوظيفي لمرفق العدالة، من ذلك ضرورة استدعاء المتهم سواء من حاكم التحقيق أو أمام المجالس الجزائية بالطريقة الادارية أو بواسطة عدل منفذ. فقد اثبت الواقع العملي فشل آلية الاستدعاء الإداري لدرجة أصبح معه هذا الاجراء مجرد شكلية تضاف للملف يعلم الجميع انعدام جدواها.

أما في خصوص الاستدعاء بواسطة عدل منفذ فهو تنصيص لا معنى له فالمحاكم ليس لها أي استقلالية مالية تمكنها من الاحتكام على ميزانية تبذل منها أجور ومصاريف عدل التنفيذ .

لا مناص لضمان تحقيق العدالة من التيسير في بعض المواطن الاجرائية، وتحرير المنظومة الإجرائية الجزائية من إرث الماضي المكبلة به وذلك أمام نسق تطور ديناميكي، ويمكن في هذا الصدد أن يتدخل المشرع لتكريس إجراء الاستدعاء بواسطة الهاتف والبريد الإلكتروني، أو كذلك تمكين المحامي من التواصل مع حاكم التحقيق أو المحكمة الجزائية بالوسائل الحديثة. فقد حان الوقت لاعتماد الإعلامية في الاجراءات والاستئناس بها لإيجاد حلول عملية تضمن السرعة وربح الوقت وتخفيف من الأعباء الورقية فضلا عمّا تحققه من السرية والسلامة وعدم إنكار المعاملة .

» يطرح النظام الإجرائي التونسي المتعلّق بالإيقاف التحفظي العديد من الإشكاليات من جهة على مستوى قصر المدّة في بعض القضايا الخطيرة «

مجال تطبيق الصلح الجزائي المنظم بالمرسوم عدد 13 المؤرخ في 20 مارس 2022

بقلم: **شمس الدين البجاوي**

باحث في القانون الجزائي والعلوم الجنائية بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس

> *يجب على المشرع أن يحدد بدقة الجرائم المشمولة بالصلح الجزائي دون الاكتفاء بذكر المجالات*

إن الفساد وباء غادر يترتب عليه نطاق واسع من الآثار الضارة في المجتمعات. فهو يقوّض الديمقراطية وسيادة القانون، ويؤدّي إلى ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وتدهور نوعية الحياة ويتيح ازدهار الجريمة المنظمة والإرهاب وغير ذلك من التهديدات لازدهار الأمن البشري[1].

وفي تونس أضر الفساد بالدولة وبالشعب وفي المقابل انتفع منه عدة اشخاص طبيعيين ومعنويين، ولهذا ظلت الحكومات المتعاقبة في تونس تبحث عن مقاربة لمعالجة قانونية وقضائية نهائية لملفات الفساد الجارية والمتراكمة.[2]

وفي هذا الإطار يتنزل الحديث عن المرسوم عدد 13 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 والمتعلق بالصلح الجزائي وتوظيف عائداته والذي يضبط حسب فصله الأول **"إجراءات الصلح مع الدولة، صلحا جزائيا في الجرائم الاقتصادية والمالية والأفعال والأعمال والممارسات التي ترتبت عنها منافع غير شرعية أو يمكن أن تترتب عنها منافع غير شرعية أو غير مشروعة والتي أنتجت ضررا ماليا للدولة والجماعات المحلية والمنشآت والمؤسسات والهيئات العمومية أو أي جهة أخرى وذلك تكريسا لمبدأ العدالة الجزائية التعويضية كما ينظم هذا المرسوم طرق توظيف عائدات الصلح الجزائي لفائدة المجموعة الوطنية على قاعدة العدل والإنصاف".**

ويحتوي هذا المرسوم على 51 فصلا مقسمة على خمس أبواب كالتالي: الباب الأول: أحكام عامة، الباب الثاني: في الصلح الجزائي، الباب الثالث: في توظيف العائدات المالية للصلح الجزائي، الباب الرابع: تنفيذ الصلح الجزائي وآثاره، الباب الخامس: متابعة تنفيذ اتفاقيات الصلح وإنجاز المشاريع بالجهات.

والصلح الجزائي هو مسار يهدف منه حسب الفصل 2 الى **"استبدال الدعوى العمومية أو ما ترتّب عنها من تتبع أو محاكمة أو عقوبات أو طلبات ناتجة عنها تم تقديمها أو كان من المفروض أن تقدم في حق الدولة أو إحدى مؤسساتها أو أي جهة أخرى وذلك بدفع مبالغ مالية أو إنجاز مشاريع وطنية أو جهوية أو محلية بحسب الحاجة".**

ويمكن تعريف الصلح لغة بأنه إنهاء الخصومة، ويقال صلح الشيء صلاحا أي كان نافعا ومناسبا، وأصلح ذات بينهما أو ما بينهما أي أزال ما بينهما من عداوة وشقاق، وصالحه أي صافاه،[3] ومن هنا يتضح أن الصلح في اللغة هو الاتفاق على انهاء الخصومة.

أما بالنسبة للتعريف القانوني فلم يعرّف المشرع في المادة الجزائية الصلح واكتفى بذكره كسبب من اسباب إنقضاء الدعوى العمومية صلب الفصل 4 من مجلة الإجراءات الجزائية.

وفضلا عن عدم تعريف المشرع للصلح الجزائي صلب المرسوم فإنه سكت عن مسائل أخرى، ومن هنا يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما هو مجال انطباق الصلح الجزائي المنظم بالمرسوم عدد 13 المؤرخ في 20 مارس 2022؟

إن المشرع لم يحدد على وجه الدقة المجال الموضوعي للصلح الجزائي (**الجزء الأول**)، وكذلك مجاله الزمني (**الجزء الثاني**).

الجزء الأول: المجال الموضوعي للصلح الجزائي

لم يضبط المشرع النطاق الموضوعي للصلح الجزائي **(الفرع الأول)** وكذلك النطاق الشخصي **(الفرع الثاني).**

الفرع الأول: النطاق الموضوعي للصلح الجزائي

نص الفصل 6 من المرسوم على أنه **"يشمل الصلح الجزائي باستثناء الجرائم الإرهابية الجرائم والأفعال والأعمال والتصرفات المذكورة بالفصل الأول من هذا المرسوم في المجالات التالية: المال العام، ملك الدولة العام والخاص، الرشوة، غسيل الأموال، الجباية، الديوانة، الصرف، السوق المالية والمؤسسات المالية".**

ولقد استعمل المشرع مصطلح "**المجالات التالية**" وهو مصطلح فضفاض يخالف مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات الذي هو العمود الفقري للقانون الجزائي إذ تقوم عليه كل المادة الجزائية بشقيها الموضوعي والاجرائي [4]وقد ورد بالفصل 28 من دستور 2014 وكذلك بالفصل 34 من دستور 2022 حيث نص على ان **"العقوبة شخصية ولا تكون الا بمقتضى نص قانوني سابق الوضع"** كما نص الفصل الأول من المجلة الجزائية على أنه "**لا يعاقب أحد إلا بمقتضى نص من قانون سابق الوضع**"، انطلاقا من التكريس الدستوري والتشريعي لهذا المبدأ لا بد أن يكون النص القانوني الجزائي واضحا ودقيقا ومحددا بحيث يتجنب المشرع أثناء عملية صياغة النصوص الجزائية استعمال العبارات العامة والفضفاضة التي تحتمل أكثر من تأويل[5].

إذ لا يكفي تجريم فعل معين بل يجب أيضا تحديده بكل دقة وذلك بضبط العناصر المكونة للفعل والتي بتوفرها يعاقب مقترفها وكذلك تحديد العقوبة المستوجبة، ففي القانون الجزائي لا يمكن استعمال مصطلحات فضفاضة من قبيل "**مجال**".

ولهذا يجب على المشرع أن يحدد بدقة الجرائم المشمولة بالصلح الجزائي دون الاكتفاء بذكر المجالات.

الفرع الثاني: النطاق الشخصي للصلح الجزائي

نص الفصل 3 من مرسوم الصلح الجزائي على انه **"تشمل أحكام هذا المرسوم كل شخص مادي أو معنوي صدر في شأنه أو في شأن من يمثله حكما أو أحكاما جزائية، أو كان محل محاكمة جزائية أو تتبعات قضائية أو إدارية أو قام بأعمال كان من الواجب أن تترتب عنها جرائم اقتصادية ومالية. كما تشمل أيضا كل شخص مادي ومعنوي لم تستكمل في شأنه إجراءات مصادرة أمواله واسترجاعها من الخارج طبق ما اقتضته أحكام المرسوم عدد 13 لسنة 2011 المؤرخ في 14 مارس 2011 كما تم تنقيحه بالمرسوم عدد 47 لسنة 2011**

المؤرخ في 31 ماي 2011.

كما تشمل أيضا أحكام هذا المرسوم الذوات المادية والمعنوية التي استفادت من الأملاك المصادرة دون القيمة الحقيقية لها بأي وجه كان".

ضبط هذا الفصل قائمة من الأشخاص الذين يشملهم الصلح الجزائي لكن دون تعريفهم، خلافا لما ورد في مشروع القانون المتعلق بالصلح الجزائي مع المتورطين في الجرائم الاقتصادية والمالية لسنة 2021 الذين عرفهم في فصله الثاني بكونهم **"الاشخاص الواردة أسمائهم بتقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة بعد التثبت فيها وتحيينها. وكل من تتعلق به قضايا فساد مالي واقتصادي لدى القطب القضائي الإقتصادي والمالي".**

الجزء الثاني: المجال الزمني للصلح الجزائي

يتسم النطاق المكاني لانطباق المرسوم بالوضوح اذ يتمثل في الجرائم المرتكبة داخل البلاد التونسية والأموال المهربة الى الخارج وبالتالي لا يثير اشكالا، غير أن النطاق الزمني للصلح الجزائي لا يتسم بالوضوح (**الفرع الأول**) وكذلك الشأن بخصوص مسألة رجعية مرسوم الصلح الجزائي (**الفرع الثاني**).

الفرع الأول: النطاق الزمني للصلح الجزائي

يتميز النطاق الزمني للصلح الجزائي بخصوصية ليس لها مثيل في بقية القوانين التونسية، إذ لم يحدد المرسوم بدايته واكتفى بتحديد بنهايته فلقد نص الفصل 3 على انه **"تنسحب أحكام هذا الفصل على الجرائم المرتكبة المذكورة قبل سنة 2011 وإلى حد تاريخ نشر هذا المرسوم بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية".** وفهم هذا الفصل يطرح فرضيتين:

اما الأولى فربما لم يحدد المرسوم النطاق الزمني ليحيل ضمنيا الى القواعد العامة لسقوط الدعوى العمومية بمرور الزمن، والواردة بالفصل 5 من مجلة الإجراءات الجزائية حيث **"تسقط الدعوى العمومية فيما عدا الصور الخاصة التي نص عليها القانون بمرور عشرة أعوام كاملة إذا كانت ناتجة عن جناية وبمرور ثلاثة أعوام كاملة إذا كانت ناتجة عن جنحة وبمرور عام كامل إذا كانت ناتجة عن مخالفة وذلك ابتداء من يوم وقوع الجريمة على شرط أن لا يقع في بحر تلك المدة أي عمل تحقيق أو تتبع"،**

واما الفرضية الثانية فإن عدم تحديد النطاق الزمني يعني أن المرسوم يطبق زمنيا بصفة مطلقة عملا بالفصل 543 من مجلة الالتزامات والعقود الذي نص على انه **"إذا وردت العبارة مطلقة جرت على إطلاقها".**

ولهذا يجب أن يتدخل المشرع وينقح المرسوم ويحدد المجال الزمني لإنطباقه وذلك للحفاظ على الحقوق المكتسبة.

الفرع الثاني: رجعية الصلح الجزائي

عملا بالفصل 3 الذي نص على انه **"تنسحب أحكام هذا الفصل على الجرائم المرتكبة المذكورة قبل سنة 2011"**، فإن هذا المرسوم سيطبق بصفة رجعية، وبالتالي هل أن هذا المرسوم يعتبر أشد على المتهم أم أرفق به؟

لقد نص الفصل 2 من هذا المرسوم على أنه **"يهدف الصلح الجزائي إلى استبدال الدعوى العمومية أو ما ترتّب عنها من تتبع أو محاكمة أو عقوبات أو طلبات ناتجة عنها تم تقديمها أو كان من المفروض أن تقدم في حق الدولة أو إحدى مؤسساتها أو أي جهة أخرى وذلك بدفع مبالغ مالية أو إنجاز مشاريع وطنية أو جهوية أو محلية بحسب الحاجة".**

ويفهم من هذا الفصل أن الصلح الجزائي بديل للدعوى العمومية وللتتبع والمحاكمة والعقوبة، فالمتهم مقابل هذا سيقوم بدفع مبالغ مالية أو سينجز مشاريع وطنية أو جهوية أو محلية في اطار العدالة الجزائية التعويضية، وبالتالي فإن هذا المرسوم أرفق بالمتهم وذو فائدة له لأنه سيؤدي إلى تجنب مثوله أمام القضاء وسيحميه من قسوة العقوبات المقررة قانونا والتي يمكن ان تصل الى عقوبات سجنية طويلة المدة أو ربما لبقية العمر. لكن نص الفصل

25 من نفس المرسوم على انه **"في صورة حصول الاتفاق يقع إبرام الصلح في حدود المبلغ المالي المستولى عليه أو قيمة المنفعة المتحصل عليها أو مقدار الضرر الذي طال المال العام مثلما تم تحديده من قبل اللجنة تضاف إليه نسبة 10 % عن كل سنة من تاريخ حصول ذلك".**

كما نص الفصل 2 **"ويدخل في احتساب المبالغ المالية أو المشاريع المتعهد بإنجازها نسب التضخم المالي استنادا إلى الأرقام الرسمية التي تتولى تقديمها الهياكل الرسمية المختصة".**

أما الفصل 32 فنص على انه **"إذا تضمن مطلب الصلح الجزائي عرضا بإنجاز مشاريع بإحدى المعتمديات الأكثر فقرا، فعلى المتصالح الضمان العشري للمشروع الذي أنجزه بموجب الصلح الجزائي طبق التشريع الجاري به العمل".**

ويفهم من هاته الفصول أن المتصالح سواء قام بدفع مبالغ مالية أو أنجز مشاريع فإنه سينضاف الى ذلك نسب التضخم المالي وكذلك نسبة 10 % عن كل سنة من تاريخ حصول الجريمة وبعد كل هذا سيتعهد بضمان المشروع الذي أنجزه لمدة 10 سنوات، وهو ما يجعل هذا القانون الذي سينطبق بصفة رجعية أشد على المتهم لأنه سيثقل كاهل المتصالح وذمته المالية خاصة مع عدم وجود الأمن القانوني والقضائي إذ نص الفصل 25 على انه **"في صورة عدم إتمام تنفيذ بنود الصلح الجزائي تنتقل قانونا الأموال المؤمنة إلى الدولة وتستأنف التتبعات أو المحاكمة أو تنفيذ العقاب".**

وهكذا يمكن أن يعتبر هذا المرسوم بمثابة النص القانوني الأشد على المتهم من حيث تجريم أفعال كانت مباحة زمن اقترافها وكذلك من حيث العقوبة التي أصبحت أشد على المتهم.

الهوامش

1. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة بنيويورك من قبل الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003 والموقعة من قبل الجمهورية التونسية في 30 مارس 2004
2. الفصل الثاني من مشروع القانون لسنة 2021 المتعلق بالصلح الجزائي مع المتورطين في الجرائم الاقتصادية والمالية
3. **المعجم الوجيز،** مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1977، ص 368
4. عبد المنعم العبيدي، **شرح المبادئ الجزائية: دراسة تحليلية**، دار الكتب، تونس، 2018 ص 16
5. نفسه، ص 32

تحليل استكشافي للتفاوتات المكانية بين الرجال والنساء من حيث معدلات معرفة القراءة والكتابة في تونس

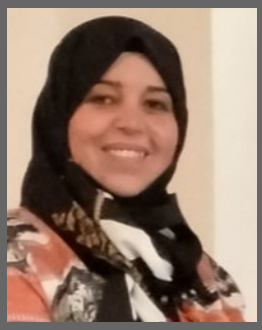

بقلم: **نسرين العبّاسي**
دكتورة في العلوم الاقتصادية

> ***تتأثر السلوكيات والسمات بشدة بالاستبعاد الاجتماعي. ويتعين على الحكومات في كل بلد أن تبني القدرات وأن تؤدي دورها الكامل في توفير جميع العوامل التي يمكن أن تهيئ بيئة تمكينية للجميع.***

من الواضح أن استمرار التفاوتات الإقليمية يؤدي إلى تفاقم الظلم الاجتماعي وترسيخه علما أنّ التفاوتات الإقليمية هي بالتأكيد ظاهرة مشتركة بين البلدان المتقدمة النموّ والبلدان النامية على حد سواء.

في هذا السياق، فإن عدم المساواة ليست نتيجة لتأخر النمو أو الخلل الوظيفي بل هي عنصر داخلي في عملية التنمية نفسها.

الهدف من هذه المقالة هو تحليل التفاوتات في نسبة محو الأمية في تونس في الولايات الأربع والعشرين وفقا لآخر تعداد لعام 2014

السؤال البحثي الذي يمكن طرحه والذي يشكل إشكالية مقالتنا هو التالي: كيف تلعب الفوارق الجهوية من حيث معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الرجال والنساء في تونس دورا داخليا في عملية التنمية الإقليمية الشاملة؟ والهدف من ذلك هو إظهار أن التفاوتات الإقليمية في التعليم والتدريب يمكن أن تعالج مدى الاستبعاد الاجتماعي والبطالة وتساهم في التنمية الإقليمية والمستدامة.

هذه الدراسة استكشافية وتقدّم انعكاسا نقديا ووصفيا للوضع الإقليمي في تونس من حيث التفاوتات في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة.

يعرض الجزء الأول الحقائق الإقليمية وخصائصها، ويسلّط الجزء الثاني الضوء على تحليل يصف أهمية التأثير المكاني في تفسير استمرار التفاوتات الإقليمية بين النساء والرجال في العديد من الجوانب التي قد تحول دون تحقيق تنمية أكثر شمولا.

يجادل Davezies (2004) بأن عدم المساواة المكانية تنشأ من عدم المساواة الاجتماعية القوية. وهكذا، يذكر أن المقاييس الجغرافية ضرورية لتحليل الفوارق المكانية، على سبيل المثال، بين المناطق أو الإدارات أو مناطق التوظيف أو المناطق الحضرية وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تفسير التفاوتات الإقليمية بالأوضاع غير المواتية لمنطقة ما التي تولّدها التنمية الإقليمية غير المتكافئة.

في هذه المرحلة، يمكن ملاحظة عدم المساواة الإقليمية على جميع المستويات المكانية وهو ما يجيز الحديث عن فواصل مكانية في التنمية. وهنا يأتي دور التنمية الإقليمية غير المتكافئة ومع ذلك، يجب توضيح إن كان بإمكاننا الحديث عن آلية لتفسير التفاوت الإقليمي.

على الرغم من التنوع الإقليمي، فإن التنمية المحلية هي نموذج يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إعادة تقييم إمكانات كل إقليم ونقاط القوة فيه.

لا يوفر هذا النموذج فرصا متساوية للجميع. ونتيجة لذلك، ازدادت التفاوتات الاجتماعية ووجدت فجوة مكانية واضحة داخل البلد يمكن تفسيرها بالاختلافات الإقليمية في السمات والسلوكيات. (Forgues et al. 20026)

تتأثر السلوكيات والسمات بشدة بالاستبعاد الاجتماعي. ويتعين على الحكومات في كل بلد أن تبني القدرات وأن تؤدي دورها الكامل في توفير جميع العوامل التي يمكن أن تهيئ بيئة تمكينية للجميع.

هذا الموضوع الواسع يمسّ مجالات مختلفة لذلك من الممكن ملاحظة التفاوتات الإقليمية في مختلف القطاعات.

تتعلق التفاوتات المكانية بالنفاذ إلى الموارد الاقتصادية البحتة (الدخل والثروة وما إلى ذلك) وإلى الموارد الاجتماعية أو السياسية (الظروف المعيشية، والتعليم، والصحة، والوصول إلى السلطة، وما إلى ذلك).

تقودنا الدراسات المختلفة المتعلّقة بتعريف هذه الظاهرة إلى التفكير في التفاوتات الإقليمية كفكرة ذات جانب سلبي وآثار ضارة وفي هذا الصدد، سوف نتأمل ونحلل التفاوتات الإقليمية في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في تونس بين الرجال والنساء وللقيام بذلك، سنستخدم البيانات المقدمة لمختلف الولايات في آخر إحصاء سكّاني.

بلغ معدل معرفة بالقراءة والكتابة في عام

2020، 82 ٪ في تونس، ولها بذلك معدّل أأعلى من جيرانها في شمال أفريقيا، بما في ذلك الجزائر 81٪، والمغرب 74٪، ومصر 71٪..

الواقع الاقليمي من حيث معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في تونس

في عالم غير متجانس إلى حد كبير، تلعب التفاعلات المكانية دورا مهمّا في هيكلة الفوارق الإقليمية وتتنوع العوامل في المكان والزمان، ممّا يجعل التفاوتات جزءا من التفكير العلائقي.

في هذا المستوى من التحليل، يصبح المجال الإقليمي مثاليا وذا قيمة فائقة لفهم التنظيم المكاني وتوزيع معدلات معرفة القراءة والكتابة في تونس. مع وضع ذلك في الاعتبار، نركّز على القدرات التعليمية لكل ولاية لتفسير وضعها في البلاد.

ففي تونس، يمكن أن يختلف هذا المعدّل من مكان إلى آخر ووفقا للجنس ودون التقليل من أهمية المهارات المكتسبة في عملية التنمية، قد يفسر وزن المؤشرات التعليمية الإخلالات الإقليمية من حيث معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة.

في الجزء الأول على يسار الشكل أدناه، يمكننا أن نرى أن خمس ولايات مجمعة معا بأوزان متشابهة (في الصف الأول، تونس باللون الأخضر، ثم أريانة وبن عروس ومنوبة ونابل).

في الوسط، نرى صفاقس باللون الأصفر التي تحتل المرتبة الثانية في الترتيب الوطني، وسوسة باللون الأزرق والمنستير باللون الأحمر. يبرز الجانب الأيمن المناطق ذات المؤشرات التعليمية المنخفضة، والتي تمثل توزر باللون الأرجواني أدنى قيمة لها.

بيد أن مشكلة التفاوتات الإقليمية لا تزال تتكيف مع تطور قدرة المناطق وجاذبيتها. وقد تم تفسير هذا الاختلال الإقليمي بعدة عوامل تلعب دورا مهما في هذا التصنيف، مثل معرفة السكان باستخدام الإنترنت ، أيضا وفقا لـ (نجم ، 2012) ، فإن وجود جامعة في منطقة ما يؤثر بشدة على قدرتها التعليمية وفي الوقت نفسه ، على مستوى تطوّرها الإقليمي بشكل عام و تخلق الجامعة حركية نشطة للغاية في الحياة اليومية داخل المنطقة من خلال النقل بين المناطق وتجميع السكان العاملين.

ما يمكن استنتاجه أن التنظيم المكاني يتغير نتيجة لعوامل اقتصادية واجتماعية ويزداد التركيز العالي للأنشطة الاقتصادية بمرور الوقت، مما يؤدي إلى المنافسة المكانية، والتغيير في التنظيم واضح. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تعزيز الظروف الاجتماعية والحد من عدم المساواة.

يجب أن تأخذ هذه النتائج في الاعتبار الاختلافات بين الوسط الحضري والريفي

المؤشرات التعليمية للسكان في عام 2014

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، 2014

« إن وجود جامعة في منطقة ما يؤثر بشدة على قدرتها التعليمية. »

ومعدّل الإلمام بالقراءة والكتابة مرتفع جدا في المناطق الحضرية ويتم تعزيز قدرة المنطقة على إنتاج الثروة وخلقها من خلال جاذبيتها المتأتية من الزحف العمراني والواقع أن تطور معدل الإلمام بالقراءة والكتابة على الصعيد الإقليمي يختلف بين المناطق الحضرية والريفية وتتأثر بشدّة بالموقع الجغرافي للمنطقة والظروف المعيشية لسكانها كما أنه يرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام البيئي الاقتصادي للمنطقة.

في تونس، الفجوة الإقليمية بين الرجال والنساء في محو الأمية واضحة جدا وتوجد تفاوتات الكبيرة بين الولايات الساحلية والداخلية. في المناطق الحضرية، حقّقت تونس الكبرى وصفاقس والمنستير معدلات التحاق بالمدارس تقترب من 100٪ الولايات الثلاث المذكورة أعلاه لديها معدل 49٪ للنساء و 50٪ للرجال.

من ناحية أخرى، في المناطق الريفية، تأتي ولاية القيروان في المقدمة لكلّ من النساء والرجال، ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة 48 %للنساء و 52 % للرجال ويرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في مناطق ريفية وموقع الولاية الجغرافي بالقرب من الولايات ذات معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة الوطنية المرتفعة.

أما بالنسبة للمناطق الداخلية، فلديها أدنى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، بغضّ النظر عن الوسط والجنس (توزر، قبلي، قفصة، مدينين، قابس، باجة، القصرين، سليانة). في كل مرّة تحتلّ توزر المركز الأخير حيث يبلغ عدد السكان المتعلمين 0.96٪ مقارنة بالرقم الوطني

وفي هذا السياق، تتقلص الفوارق أيضا على المدى الطويل داخل منطقة "غنية" على حساب منطقة "فقيرة". وتسلط هذه النتائج الضوء على أوجه القصور في السياسات العامة في مجال التعليم.

لهذا السبب ، يمكن القول أن التنمية الإقليمية لبلد ما تتشكل من خلال عوامل داخلية مثل التعليم والخصائص التاريخية لكل منطقة.

وعلى هذا المستوى من التحليل، تظل مسألة التفاوتات من حيث معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة مسألة موضوعية. ونتيجة لهذا، دفعت الرغبة في إيجاد حلول مناسبة لهذه القضية الشائكة خبراء الاقتصاد إلى تطوير أدوات جديدة وإعادة النظر في الموضوعات القديمة من منظور جغرافي.

وفي سياق التفاوتات الإقليمية، يجب تبرير اختيار طريقة أو مؤشر من أجل التوصل إلى تصنيف وثيق الصلة بالموضوع وكما ذكر أعلاه، فإن البعد المكاني هو جزء حاسم من هذه الدراسة.

يوجّه هذا البعد اختيار المؤشر الذي يمكن أن يلعب دورا في خصائص نتائج البحث التي يمكن أن تكون متحيزة وقوية وذات مغزى

التحليل المكاني

إن تحليل الهيكل المكاني للتفاوتات مهم لأسباب فنية: أولا التغييرات الهيكلية داخل بلد. ما هي العناصر التي يمكن أن تحكم على التنمية والازدهار الاقتصادي لهذا البلد؟

ثانيا، تكمن أهمية التحليل المكاني في الموجة القوية من البيانات. هناك اليوم طوفان في كل بلد تقريبا من البيانات المحددة جغرافيا لذلك من المفيد استكشاف الهيكل المكاني للتفاوتات الإقليمية في معدلات محو الأمية بين الجنسين في تونس باستخدام طريقة تحليل البيانات المكانية الاستكشافية. .(ESDA)

تقدم ESDA تصورا أكثر صلة بالتوزيع المكاني لنشاط أو ظاهرة. ومع ذلك، فإن استخدام هذه الطريقة يجعل من الممكن إلقاء ضوء جديد على المسألة الإقليمية. كما أنه يجعل من الممكن تحديث القرارات المتعلقة بالتحدي الوطني أو الإقليمي وبياناته.

في تونس، هناك ارتباط ذاتي مكاني إيجابي بين معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الذكور والإناث، حيث ترتفع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الرجال في الجنوب، ومن ناحية أخرى، تنخفض المعدلات في الشمال، ولا سيما في نابل. وفي الوقت نفسه، فإن معدلات النساء منخفضة في الجنوب وأعلى في الشمال. وهذا يبين أن مشاركة المرأة في الشمال أكثر منها في الجنوب وأنها تستفيد أكثر من التعليم.

ونتيجة لذلك، فإن وجود تفاوتات كبيرة بين البلدان وكذلك داخل البلدان آخذ في

> *"من المفيد استكشاف الهيكل المكاني للتفاوتات الإقليمية في معدلات محو الأمية بين الجنسين في تونس باستخدام طريقة تحليل البيانات المكانية الاستكشافية"*

الازدياد. فلا نستغرب إذ وجدنا حالات قصوى من الاستبعاد الاجتماعي والفقر والبطالة وانعدام الفرص ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة التي تؤدي إلى تعزيز الفوارق الإقليمية وزيادة التوترات الاجتماعية مثل عدم تكافئ فرص العمل و كثرة البطالة.

ويستند هذا التفاوت إلى ازدواجية اقتصادية تؤدي إلى انخفاض معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة وارتفاع نسب البطالة في الولايات الداخلية (Abbassi et al., 2021)

تؤكد خريطة معدل البطالة على مستوى الولايات الآثار السلبية لسياسات التشغيل غير المتكافئة في الوقت الحاضر، والذي قد يكون بسبب نقص التعليم في الماضي.

خاتمة

تمر تونس حاليا بفترة حسّاسة للغاية من الانتقال الديمقراطي وقد فرضت الثورة الشعبية في عام 2011 هذا التحول بسبب العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك بطالة الشباب والتفاوتات وعدم إمكانية الوصول إلى الظروف المعيشية في المناطق الريفية (Gana, 2013).

وكان لعدة عوامل اجتماعية - اقتصادية، مثل مستوى التعليم، تأثير سلبي على قدرة بعض المناطق على الصمود. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المناطق التي تضم سكانا من الشباب وذوي التعليم الضعيف لها الأولوية العليا من حيث إصلاح نظام التعليم، ولا سيما عن طريق تكييف الدورات الدراسية مع متطلبات سوق العمل.

من المهم الإشارة إلى أن أصالة هذا التحليل تكمن في التحليل المكاني للتفاوتات في معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الولايات التونسية وحسب الجنس، فالنوع الاجتماعي هو مؤشر غير مستغل بشكل كاف في الأدبيات الإقليمية في تونس، كما أنه في صميم الاستراتيجيات الجديدة لخلق فرص العمل والتنمية.

وأخيرا، فإن هذا التشخيص الإقليمي يجعل من الممكن استهداف المجالات التي تحتاج إلى خلق فرص اقتصادية أكثر فعالية للحد من الفقر والأمية لرأس المال البشري غير المستغل. رغم أنّ الحديث عن إصلاح النظام التعليمي في تونس هو من القديم المتكرّر، إلّا أنه يبقى ضرورة ملحّة، ولعلّ الاستشارة الأخيرة حول إصلاح التعليم تأتي بالجديد في هذا المجال.

اهم المراجع

- Abbasi, N., Mrad, F., Nafti, S., Lafi, M., 2021. *Regional Employment Disparities in Tunisia Post-2011: A Comparative Study Using ESDA*. Tech. Soc. Sci. J. 24, 371.
- Belhedi, A., 2019. *Les disparités régionales en Tunisie. Défis et enjeux.*
- Dabrowski, P., 1982. Regional disparities in agriculture [Europe]. Econ. Rurale.
- Davezies, L., 2004. De la question sociale à la question spatiale. *Lien Soc. Polit.* 47–53.
- Forgues, É., Beaudin, M., Béland, N., 2006. L'évolution des disparités de revenu entre les francophones et les anglophones du Nouveau-Brunswick de 1970 à 2000. Institut canadien de recherche sur les minorités linguistiques
- Gana, A., 2013. Aux origines rurales et agricoles de la Révolution tunisienne. Maghreb - *Machrek* N° 215, 57–80.
- Najem, D., 2012. L'université, un outil de développement local ? Le cas de Jendouba en Tunisie. *J. High. Educ. Afr. Rev. Enseign. Supér. En Afr.* 10, 63–80.

"

هذا التشخيص الإقليمي يجعل من الممكن استهداف المجالات التي تحتاج إلى خلق فرص اقتصادية أكثر فعالية

"

العدالة الأكاديمية في ظل براديغم الاعتراف: الدّكاترة الباحثون المعطّلون عن العمل نموذجا

بقلم: **محمّد حدّاد**

دكتور في الهندسة الكهربائية

وطالب فلسفة

mohamed@tounesaf.org

مقدمة

لا تعتبر العدالة من المفاهيم الغامضة بقدر اعتبارها مطلبا فرديّا وجماعيّا. فالكل يطلب العدالة ويتوق إلى تطبيقها دون تمييز بين مختلف مكونات المجتمع، كل حسب انتظاراته منها. ورغم بساطة المفهوم، إلاّ أنّه أسال الكثير من الحبر قديما وحديثا، وتعددت معها الإضافات والتوظيفات على مختلف الأصعدة، فأصبحنا نتحدث عن العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية أو العدالة القانونية أو العدالة السياسية. لنجد أنفسنا بعد الثورة نتحدث عن العدالة الانتقالية. ولعل ما يجعل دراسة العدالة مسألة صعبة هو تماهيها مع أصلها اللغوي ونقصد به مفهوم العدل. رغم حصول التّفرقة بين المفهومين منذ عهد الإغريق إلى الآن، ومرورا بالتمييز الأوّل الذي قام به أرسطو. وبين التمييز الحديث للمفهومين في فقه القانون، باختزال مصطلح العدل في العدل الشكلي القانوني، والعدالة في العدل الجوهري والإنصاف. أي أنّ فكرة العدل ترتبط بالقاعدة القانونية، بينما فكرة العدالة مرتبطة بالمعايير القانونية. بناء على هذا التميز ننطلق في هذه الأسطر القليلة محاولين التركيز على نوع آخر من العدالة، ولعلّ البعض يدرجها تحت أحد الأنواع التي ذكرناها. حيث أصبحت "العدالة الأكاديمية" تطرح نفسها مفهوما يختزل أهمّ مطلب للدكاترة الباحثين المعطّلين عن العمل، ويأتي ذلك ردّا على ما وقع من تهميش في صفوفهم في جميع الميادين، ليقتصر تشغيلهم على وزارة التعليم العالي فقط.

صور تهميش الدّكاترة الباحثين المعطلين عن العمل

تبدأ رحلة المعاناة غير المنتظرة، بعد حصول الباحث على شهادة الدكتوراه مباشرة. البعض يسعفه الحظ بمغادرة الوطن ليضاف إلى قائمة هجرة الأدمغة. يختار البعض طوعا مواصلة الدراسة كتحقيق حلم الحصول على شهادة الدكتوراه، بينما يخيّر البعض الآخر خوض مسار الدّكتوراه هربا من شبح البطالة. وبين هذا وذاك تضاعف عدد الخرّيجين في صفوف الدكاترة الباحثين. ومع غلق باب الانتداب في وزارة التعليم العالي (خاصة بين سنة 2016 إلى سنة 2019) إضافة إلى اقتصار التدريس على صفة أستاذ متعاقد على سنتين فقط أو ثلاث بحجة إعطاء فرص لبقية الخريجين في خوض تجربة التدريس، مع قلة فرص العمل بصفة باحث ما بعد الدكتوراه. وقد أدّى هذا الوضع إلى عدّة تحرّكات ميدانية ووقفات احتجاجية، لتتوّج باعتصام 29 جوان 2020، والذي تواصل لأكثر من سنة ونصف داخل بهو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، والذي انطلق بأكثر من 100 معتصم، لتنتهي هذه الحركة الاحتجاجيّة الاستثنائيّة مع مغادرة آخر معتصمين يوم 27 نوفمبر 2021، دون أن ننسى اعتصام بعض الدكاترة الباحثين داخل مقر جامعة صفاقس سنة 2017. ومن بين الصور التي ظلت عالقة في الأذهان، ذلك الاعتداء الأمني المتكرر الذي طال الدكاترة المعتصمين. عمدت الوزارة طيلة هذه الفترة إلى إلقاء الفُتات عن طريق الإيهام بتحسين عقود التدريس أو من خلال تحسين عقود البحث العلمي، لتنتهي أخيرا باتفاق يفضي بانتداب 3000 دكتور باحث مقسمة على ثلاث سنوات. وذلك عن طريق مناظرة انتداب 2400 أستاذ مساعد بالتعليم العالي، و600 في المنشآت العمومية (لم يتم إلى الآن تفعيل هذا الجزء من الاتفاق).

فهل أنّ هذا الاتفاق قدم الحلول المنتظرة؟ أم أنّه عمق الأزمة؟

والجدير بالذّكر أنّ محاضر الاتفاق قد أقرّت أوّلا بانتداب 2400 أستاذ مساعد

> ”
>
> *تبدأ رحلة المعاناة غير المنتظرة، بعد حصول الباحث على شهادة الدكتوراه مباشرة*
>
> “

مقسمة على ثلاث سنوات، كما نشير إلى أنّ هذا الاتفاق تم بين ديسمبر 2020 وجانفي 2021 مع تمسك الطرف النقابي بدورية المناظرات أي أنّ الوزارة لا يمكن لها أن تفتح مناظرة بعنوان سنة 2021 ما لم تقم بفتح مناظرة الانتداب بعنوان 2019، وهو ما حصل فعلا حيث تمّ فتحها أواخر 2021 عن طريق قرار وزاري، وقد شارك فيها من هو متحصّل على شهادته أياما قليلة قبل فتح المناظرة. وسيظلّ الباحثون ينتظرون إلى أواخر 2024 لإجراء مناظرة انتداب بعنوان سنة 2020.

لنحاول معرفة هل أنّ الوزارة استطاعت بهذا الاتفاق أن تحدّ من بطالة الدّكاترة أم لا. سنحاول أن نعرض جملة من الأرقام عن الخرّجين ومن الخطط الّتي تمّ تفعيلها إلى الآن. كما هو مبين في الجدول الأوّل حسب إحصائيات وزارة التعليم العالي[1]، وحسب بلاغات خطط الانتداب على موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، خاصة في عشرية الثورة.

رغم مسارعة أغلب الدّكاترة المعطّلين إلى المشاركة في الدّفعة الأولى من المناظرة، إلاّ أنّ هذا الرّقم لا يمكن أن يحجب عنّا عدد الدكاترة المعطلين الذين يتخرجون كل سنة ليصل عددهم حسب التقريب إلى أكثر من 8000 معطّل عن العمل؛ وهو معطى تقريبي كمي من خلال حجم الانتدابات الاساتذة المساعدين وترقية المساعدين الذي لا يمكن ان يتجاوز 10 الاف بين انتداب وترقية طيلة هذه العشرية. لنسأل، لماذا يصرّ الدّكاترة الباحثون على رفض هذه القرارات التي يعتبرونها حقهم الطبيعي؟

كما ذكرنا سابقا، تنطلق معاناة الدّكاترة الحقيقية مباشرة بعد الحصول على شهادة الدكتوراه، لتنطلق بعدها رحلة تحسين الملف العلمي بغية المشاركة في مناظرة الانتداب، فكلّما زاد عدد المقالات العلمية، إلاّ وارتفعت فرص النّجاح (وهذا ما يتمّ تناقله). في المقابل نجد أنّ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قصد تحسين ترتيب جامعاتها في التصنيفات العالمية، تسند منح تشجيع على البحث العلمي فقط للمدرّسين القارّين والمباشرين بمختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث ومراكز البحث العلمي، وذلك حسب اتفاق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع الجامعة العامة بتاريخ 18 مارس 2019. وكما هو معلوم في الأوساط الأكاديميّة أنّ أغلب هذه المقالات يُحرّرها طلبة الدكتوراه والدكاترة الباحثون المطالبون بعد تخرجهم بتحسين ملفاتهم العلمية قصد المشاركة في مناظرة الانتداب.

وإذا توفّر لطلبة الدكتوراه مبرر بوجوب نشرهم لمقالات علمية قصد المناقشة من ناحية ومن ناحية أخرى لتمتّعهم بمنحة الدكتوراه التي لم تشهد تغييرا على مستوى المقدار رغم تدهور الوضع الاجتماعي والاقتصادي والكلفة الباهظة لمسار البحث العلمي. إلاّ أنّنا لا نجد لها مبررا بالنسبة إلى الدّكاترة المعطلين، الذين يلهثون وراء مناظرة تعرف عدة إشكاليات على مستوى لجان الانتداب. مما اجبر بعض المترشحين ممّن لم يسعفهم الحظ في النجاح إلى التظلم لدى المحكمة الإدارية.

فما الذي يصل الدّكتور الباحث بعد التخرّج بالوسط الأكاديمي؟

إذا نظرنا إلى العلاقة التي تربط بين مختلف مكونات الجسم الأكاديمي، فإننا سنتبين دائما أنّ العلاقة مبنية أساسا تحت رابطة النصوص القانونية، وان كنا

> تسند منح تشجيع على البحث العلمي فقط للمدرّسين القارّين والمباشرين بمختلف مؤسسات التعليم العالي والبحث ومراكز البحث العلمي

11/10	12/11	13/12	14/13	15/14	16/15	17/16	18/17	19/18	20/19	21/20	21/22
959	924	742	825	1325	1455	3068	2359	1953	1748	1896	1584
المجموع: 18838											

جدول عدد 1: تطور عدد المتحصلين على شهادة الدكتوراه من 2010إلى 2022

نلاحظ ذلك في المنشورات العلمية حيث يقع ذكر المخبر الذي ينتمي إليه الباحث، يبقى انتماء الباحث إلى مخابر البحث غير مستجيب إلى مختلف النصوص القانونية خاصة إذا علمنا أنّ عدد عقود البحث ما بعد الدكتوراه تكاد تكون شحيحة نسبة للدكاترة الباحثين المتحصّلين على شهادة الدكتوراه، مما يجعل أن النّسبة الأغلب لهذه الفئة تتواجد داخل الجسم الأكاديمي بطريقة عرضيّة وغير قانونية، وأنّ الرابط الأخلاقي هو المسيطر في العلاقة بين الدّكاترة والمخابر التي ينتمون لها، وهي علاقة شبيهة بجدلية العبد والسيد (على حد تعبير هيغل).

ولعلّ ما لا نلقي له بالا أنّ هذه الصيغة تفتح الباب دائما أمام إمكانية التخلّي على الباحث في أي وقت، ممّا يجعل من الباحث يعيش حالة من القلق الفكري والاغتراب يمكن أن نطلق عليها الاغتراب الأكاديمي، والذي يمكن أن نختزله في مفهوم التشيّؤ. حيث تصبح العلاقة بين كلا الطرفين إلى ما يشبه العلاقة بين الأشياء ليتحول معها الدّكتور الباحث إلي فئة مهمّشة يمكن التخلي عنها وتعويضها في أي حين وهضم حقوقها كلّما تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي. فأن يتمّ التخلّي عليك في أي حين كفيلة، إمّا بأن تغلق باب الإبداع والبحث، أو أن يبحث الباحث عن طريق آخر للحياة وهنا يمكن أن نقول أنّنا بصدد خسارة باحث علمي تم تكوينه طيلة سنوات حتى يتمّ في الأخير خسارته، أو أن يتشبّث الباحث في ذلك الأمل الذي يراه البعض رغم الانتماء المنقوص، إلاّ أنّه فرصة لتحسين الملف الأكاديمي مع نسبة نجاح ضئيلة في مناظرة تعرف عدة إشكاليات كما ذكرنا سابقا.

> *ما يعيشه الباحثون يمكن إدراجه تحت ما يسمّى بالتجريح الأخلاقي، والذّل الاجتماعي*

من الاغتراب الأكاديمي إلى أهميّة الاعتراف

لعلّ ما عايشه الدّكاترة طيلة العشرية الأولى من الثورة، والصراع الذي شهدوه ضد سلط الإشراف من أجل انتزاع حق مسلوب، ومن أجل انتزاع الاعتراف الذي دفعهم إلى الاعتصام لأكثر من عام ونصف داخل بهو وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، أدّى إلى أن تظلّ متوترة بين الدكاترة الباحثين وبين سلطة الإشراف. وهو ما يمكن أن نربط ما يعايشه الدّكاترة الباحثين داخل الوسط الأكاديمي. وهو ما أطلق عليه اكسيل هونيث في بناء نماذج الاعتراف الثلاث (الحب، التضامن، والقانون)، فما يعيشه الباحثون يمكن إدراجه تحت ما يسمّى بالتجريح الأخلاقي، والذّل الاجتماعي، الّذي هو من بين أسباب الصراع الذي يختفي من خلال الهاء الدكاترة بمناظرة انتداب لا يمكن أن تلبّي إلا نسبة قليل من نسب المعطلين الموجودين على الساحة الأكاديمية.

وإذا كانت علاقات الصداقة والحب من أهمّ نماذج الاعتراف المستلهمة من هيغل والتي تؤكد أن الحب كنموذج من نماذج الاعتراف يقوم على ذلك الاعتراف المتبادل كعلاقة قائمة على الاحترام، والالتزام من جانب الطرفين، إلاّ أنّه لا يمكن الاعتماد على هذا النموذج داخل الوسط الأكاديمي باعتبار أنّ هذه العلاقة القائمة بين الأطراف هي علاقات مهنية بالأساس، ولا يمكن أن نأخذها إلي مستوى العاطفة، وإن كانت هذه "التجربة التذاوتية للحب تسمح للفرد حسب اكسيل هونيث بالشعور بما يسمى بالآمن العاطفي الذي يعترف من خلاله على قيمة أحاسيسه وعواطفه ومشاعره"[2]. وإذا كان اكسيل هونث قد رتب هذه النماذج الثلاث ترتيبا جعل من الحب أوّلا، ثم القانون ثانيا، لينتهي "بالتّضامن كنوع ثالث من الاعتراف الذي يشدد على علاقة الأفراد فيما بينهم من ناحية التكافل، والتوافق على تأسيس ما يسمى بالتعاون الاجتماعي، والانتقال من الاعتراف القانوني إلى الاعتراف التذاوتي[3]".

إذا كان نموذج الحب بمعنى الصداقة والاحترام لا يمكن الاستناد عليه لانتزاع الاعتراف الأكاديمي، لأنه كما قلنا يبقى رهين علاقات مهنية من خلال مدى التزام الباحث بالأعمال الموكل إليه. وحتى نموذج التضامن هو كذلك يمكن اعتباره مثل

جريدة الشروق

نموذج الحب والذي ينتفي مع انتفاء المصلحة المهنية. يبقى أمامنا ذلك النموذج القانوني الذي يعتبر السبيل الأول للاعتراف ليلتحق بعدها كل من نموذج الحب والتضامن كتحصيل حاصل.

إنّ العلاقة القائمة داخل مؤسسات الدولة هي علاقة تنظمها التشريعات القانونية بالأساس، وبالنظر إلى مختلف النصوص القانونية، لا نجد شهادة الدكتوراه مدرجة في السلم الوظيفي، حيث يحضر الصنف أ1 المدرج في الفصل الأول من الأمر عدد 12 لسنة 1999 المتعلق بضبط الأصناف التي تنتمي إليها مختلف رتب موظفي الدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، فلا نعثر على شهادة الدكتوراه، وبالتالي يكون الاعتراف بهذا الصنف الوظيفي هو أوّل خطوة للاعتراف بالدكاترة الباحثين، ولن يكون ذلك إلاّ بإدراج الشهادة في سلم الأصناف. فهذا الإجراء البسيط كفيل بأن يؤسّس إلى ما بعده من تغييرات أساسية على مستوى سلّم التأجير، ثمّ بإعادة هيكلة الإدارة التونسيّة من خلال إعادة تنقيح الأنظمة الأساسية لمختلف الأسلاك المهنية داخل المؤسسات العمومية وكذلك داخل المنشآت العمومية. ثانيا يقع انتداب الدكاترة داخل مخابر ووحدات البحث بصفة قانونية بالمؤسسات الجامعية، وبقية الوزارة التي تتوفر فيها هياكل بحث.

خاتمة

نؤكّد على صعوبة الفصل بين مفهوم العدالة ومفهوم الاعتراف، فالعدالة مهما حاولنا دراستها ستظلّ غالبا مرتبطة ارتباطا وثيقا بمسألة الحقوق، فهي من الحقوق الّتي لا يمكن تنظيمها أو ضبط حدودها، إلاّ عبر نصوص قانونية. ذلك أنّ القاعدة القانونية هي قاعدة سلوك وتنظّم اجتماعي عبر عقد اجتماعي يتشارك فيه الجميع كلٌّ من موقعه ووظيفته، وفي انتظار أن يتحقّق هذا المطلب لصالح الدّكاترة الباحثين المعطّلين عن العمل، ويتغيّر السّلوك داخل الوسط الأكاديمي، فما علينا إلاّ إعادة التأسيس لسلوك جديد، يكون خاليا من كلّ مظاهر الاستغلال والتّهميش. لتصبح معها مسألة الاعتراف بالدكاترة الباحثين وحقّهم العلمي والمهني والمعنوي عنصرا أساسيّا داخل الجامعة التونسية.

الهوامش

1. نشريات الإحصائية الخاصة بالتعليم العلمي والبحث العلمي من السنة الجامعية 2012/2011 إلى لسنة الجامعية 2023/2022، مكتب الدراسات والتخطيط والبرمجة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: http://www.mes.tn/page.php?code_menu=13
2. فرفودة فاطمة؛ "اكسيل هونيث: براديغم الاعتراف نحو تأسيس عدالة

> *بالنظر إلى مختلف النصوص القانونية، لا نجد شهادة الدكتوراه مدرجة في السلم الوظيفي*

الجذور الاجتماعية لعدم المساواة في الصحة في تونس

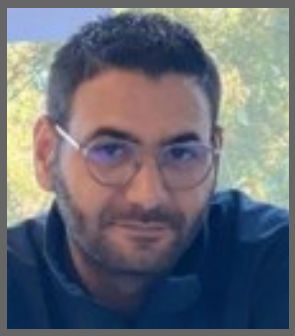

بقلم: **أحمد بلال القطّي**

باحث في علم الاجتماع

رُصدت ظاهرة عدم المساواة على نطاق واسع من قبل العلوم الاجتماعية باعتبارها في صميم اهتمامات هذا التخصص. سيكون من غير المرجّح أن نجد جانبًا من جوانب الحياة الإنسانية لم يتأثّر بعدم المساواة الاجتماعية. ولهذا السبب، يلتزم العلماء الاجتماعيون بالفحص الدقيق للأنماط المختلفة التي يكون فيها الأفراد غير متساويين.

إنّ البحث في الفروقات الصحّية بين الأفراد والمجموعات البشرية وجذورها الاجتماعية له تقليد طويل يعود إلى العصر الكلاسيكي للعلوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر على يد مختلف روّاد هذا المجال. وقد تمّ توثيق الجذور الاجتماعية والاقتصادية لعدم المساواة في الصحة منذ الثورة الصناعية خلال الجزء الأوّل من القرن التاسع عشر، مما أدّى إلى إنتاج سلسلة من الدراسات العلمية التّي حاولت لفت نظر المراقبين للعلاقة السببية بين الاجتماعي والصحّي، بدءًا من عمل فريدريش إنجلز الذي أقام رابطة بين معدلات الوفيات المرتفعة وظروف المعيشة السيئة لطبقة العمال في إنجلترا، وأفكار الباحث الرائد رودولف فيرشو الذي درس العلاقة بين الأوبئة والأمراض الوبائية من جهة، والاقتصاد والفقر من جهة أخرى. وفي وقت لاحق، أعمال سلفادور أليندي التي أبرزت تأثير العوامل الاجتماعية على الصحة.

في الوقت الحاضر، وعلى الرغم من التطور السريع الذّي شهدته العلوم الطبّية والتكنولوجيات المرتبطة به والّذي ساهم بشكل كبير في تحسين الحالة الصحية العامة في جميع أنحاء العالم، إلاّ أنّ الدراسات التي أجريت خلال العقد الماضي، خصوصا في البلدان النامية والمناطق المهمّشة حيث تكون الفجوة الاجتماعية أكثر وضوحًا، أظهرت أنّ الاختلاف في التدرّج الاجتماعي المرتبط بالطبقة والّذي يؤثر على الوضع الاجتماعي والاقتصادي، أدى إلى عدم المساواة في الصحة. حيث يستطيع الأشخاص ذوو الوضع الاقتصادي والاجتماعي الأعلى تحمّل نفقات الرعاية الصحية اليومية، وكذلك فإنّ التعليم الذي يحصلون عليه يسمح لهم بفهم أكبر لأهمية الصحة. على الجانب الآخر، قد يجد الأفراد المنتمون إلى الطبقة الاجتماعية المتدنّية أنفسهم منغمسين في دورة نمط الحياة. حيث غالبًا ما تجدهم يعانون من معدلات عالية من السلوكيات الضارة مثل التدخين وعدم ممارسة التمارين الرياضية واستهلاك الطعام الجاهز لفترات طويلة. وجود هذه السلوكيات يجعل من الصعب حل المشكلات الصحية التي تسهم في عدم المساواة الصحية.

مؤخّرا نجحت العديد من الدراسات في الإشارة إلى علاقات الترابط بين الحرمان والتهميش الاجتماعي مع سوء حالة الصحة وانخفاض متوسّط العمر. تشير البيانات المستمدة من هذه الدراسات إلى أن فجوة المساواة في الصحة تتّسع بشكل متزايد على الرغم من النمو في الثروة والتقدم التكنولوجي.

ومع ذلك، على الرغم من أنّ الفروق في الصحة واضحة ويمكن ملاحظتها بسهولة، إلاّ أنّه لا يمكن أن تُعزى هذه الفروق بشكل حصري إلى العوامل البيولوجية والطبية والوراثية. كلّما تعمّقنا في فهم عدم المساواة في الصحّة، كلّما أدركنا أن الكثير منها لا يُعزى إلى خلل بيولوجي معيّن فحسب، بل يتعدى ذلك، ليصل إلى جوهر الديناميكيات العلائقية للطبيعة الإنسانية؛ جوهر وجود الإنسان، بوصفه كائنا اجتماعيا.

هذه الملاحظات أدت إلى قبول واسع في أوساط البحث وصناعة السياسات لفكرة أنّ عدم المساواة في الصحة ينجم عن أسباب اجتماعية. يتعود هذه الفروق إلى عوامل ديموغرافية واجتماعية، وتعرف عالميًا وعلميًا باسم المحدّدات الاجتماعية للصحة (Social Determinants of Health - SDH)، وقد أحرزت الأبحاث الأكاديمية تقدّمًا كبيرًا في فهم هذه المحدّدات. بالإضافة إلى ذلك، في أوائل عام 2008، أشار تقرير لجنة منظمة الصحة العالمية للمحدّدات الاجتماعية للصحة إلى أنّ الظروف التي يولد فيها الناس ويعيشون ويعملون ويشيخون هي العامل الأكثر أهمية في تحديد حالة صحتهم.

تؤكّد هذه الملاحظات على أهمّية العوامل الاجتماعية في التأسيس لعدم المساواة في الصحة داخل المجتمعات. إذ تشير إلى أن العوامل الاجتماعية التي تحدد الظروف المعيشية والعمرية والاقتصادية للأفراد هي العوامل الأساسية في تحديد حالتهم الصحية. وبالتالي، فإن التركيز على المحدّدات الاجتماعية للصحّة يعزّز الحاجة إلى توجيه السياسات والبرامج نحو تحسين هذه الظروف الاجتماعية، سواء خلال تعزيز المساواة الاجتماعية والاقتصادية، أو توفير فرص العمل اللائقة والتعليم الجيد، وكذلك توفير الرعاية الصحية الشاملة والمتاحة للجميع، عندها يمكننا تقليص الفجوات في الصحة وتحسين حالة الصحة للأفراد والمجتمعات.

المساواة تعني العدالة الاجتماعية

يقول مارتن لوثر كينغ: "الظلم في أيّ مكان يشكّل تهديدًا للعدالة في كلّ مكان، ومن بين جميع أشكال الظلم، فإن عدم المساواة في الصحة هو الأكثر لا إنسانية والمسبّب الأكبر للصدمة ".

للأسف، تظلّ هذه الكلمات سارية المفعول في الوقت الحاضر، وتوصّف بشكل دقيق العالم المعقّد والظالم الذي نعيش فيه. الفروق الاجتماعية عبر المجتمعات وداخلها واضحة ويمكن التعرف عليها بسهولة. ويساهم هذا النمط من التوزيع غير المتكافئ لعلاقات القوة والموارد الاقتصادية في المجتمعات في التأثير على نتائج الصحة للأفراد والمجموعات.

لفهم أكثر عمقا لأهمّية العمل على إنهاء اللامساواة في الصحّة، نحتاج إلى معرفة متى تصبح الاختلافات الصحية بين الأفراد والمجموعات غير منصفة. ولتحقيق ذلك يجب تعريف هذه الظاهرة بشكل دقيق يسمح لنا بفهمها في مختلف أبعادها. نجد أبرز هذه التعريفات في ورقة مارغريت وايتهيد الشهيرة بعنوان "مفاهيم ومبادئ العدالة والصحة" (1991) حيث تقول: "عدم المساواة في الصحة هي الفروق في الصحة التّي ليست فقط غير ضرورية وقابلة للتجنّب، ولكنها أيضًا جائرة وغير عادلة". من خلال التركيز على مبادئ العدالة والعدل، حاولت وايتهد من خلال هذا

> *يساهم هذا النمط من التوزيع غير المتكافئ لعلاقات القوة والموارد الاقتصادية في المجتمعات في التأثير على نتائج الصحة للأفراد والمجموعات*

التعريف الإشارة إلى أهمّية التعرف على العوامل الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية التي تسبب الاختلافات في الصحة، والعمل على معالجته.

تؤثّر الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على الحالة الصحّية للأفراد بطرق عدّة، وتعتبر عاملا أساسيا في عدم المساواة في الصحة. تحدث عدم المساواة الاجتماعية عندما يتعرّض الشخص لمعاملة غير عادلة بسبب عوامل بنيوية مرتبطة بالعرق والطبقة الاجتماعية والجنس والتوجّه الجنسي أو الوضع الهجري. وعلاوة على ذلك، وفقًا لحجّة بيار بورديو، فإنّ المؤسسات الاجتماعية مثل الشركات أو المدارس لديها القدرة على خلق فرص غير متساوية بناءً على الوضع الاجتماعي. تفسّر نظرية عدم المساواة في الفرص أن هذه الفرص غير المتساوية يمكن أن تؤدي إلى نتائج تعليمية سيئة أو فرص عمل أقلّ، مما يخلق تحيّزا اقتصاديا. على سبيل المثال، يمكن أن يحدّد الدخل الحيّز المكاني الذّي تعيش فيه (الحيّ، المدينة...). بالمقابل، يمكن أن تؤثّر الظروف البيئية في مكان ما على الصحّة العامّة للأفراد. تميل الأحياء ذات الدخل المنخفض إلى أن تكون الظروف الاجتماعية والبيئية فيها سيئة مقارنة بالأحياء الراقية. ومن أمثلة ذلك الاقتراب من مخاطر بيئية مثل الطرق السريعة أو المحطات الكهربائية، وارتفاع معدلات الجريمة أو العنف، أو الوصول المحدود إلى مياه نظيفة وأطعمة صحّية وأماكن آمنة لممارسة الرياضة. تسهم سلوكيات الصحّة أيضًا في الفروق الواضحة. يلعب التعليم دورًا حاسمًا في الحفاظ على نمط حياة صحّي؛ إذ إنّه إذا لم يكن الأفراد متعلّمين بما يكفي، فإنهم عادة ما يفتقرون إلى الدعم الاجتماعي والمالي لاتّخاذ الخيارات الأقلّ تأثيرا على صحّتهم. وتزيد السلوكيات مثل التدخين وسوء التغذية أو السلوكيات الجنسية غير الآمنة من فرص الإصابة بالأمراض المزمنة أو الأمراض عامّة، مما يؤثّر على متوسّط أمل الحياة بشكل كبير. مثلا، يعيش المدخنون على الأقل 10 سنوات أقل من غير المدخنين (شعبة الإحصاء بالأمم المتحدّة،2017).

على الرغم من أن الاختلافات في الصحّة قد تعود إلى التأثير المحوري لبنياتنا الجينية المختلفة سواء كأفراد أو كجماعات، إلاّ أننّا نكتشف يومًا بعد يوم الدور الحاسم الذّي يلعبه الوصول إلى الرعاية الصحية عالية الجودة في تقليل عدم المساواة في الصحّة. إنّ الصحّة في منظورنا هي أكثر من مجرّد المرض أو العجز. الصحّة هي كيف نعامل الآخرين؟ والفرص التي أتيحت لنا، ومكان إقامتنا، وسلوكنا اليومي. للقضاء على عدم المساواة في الصحّة، يحتاج صنّاع القرار إلى تنفيذ سياسات تضمن أن أحدًا لا يجب أن يُحرم من فرصة عيش حياة صحّية طويلة بسبب الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية أو البيئية. لتحقيق المساواة الصحّية، يجب أن تشمل السياسات الجميع، وتراعي توفير فرص متساوية للجميع، وتوفير وصول متساو إلى الموارد، والاستثمار في الأحياء ذات الدخل المنخفض. ستتحقّق المساواة في الصحّة عندما يتمكن الجميع من الوصول إلى أفضل وضع صحّي يمكن الوصول له.

عدم المساواة في الصحة في تونس

في تونس، تُعدّ عدم المساواة في الصحة بين الطبقات الاجتماعية والنوع الاجتماعي والجهات إحدى الموضوعات التّي لم تحظى بالتناول الكافي سواء إعلاميا أو سياسيا أو اجتماعيا. كما نلحظ نقصا كبيرا في عدد الإصدارات البحثية والعلمية التي تتناول هذا الموضوع بالدرس وتفحص كيفية تفاعل هذه الأبعاد المتداخلة والمتقاطعة في عملية إنتاج عدم المساواة. في الواقع، تعتبر الدراسة التي أجراها "أبو زينب وآخرون" (2014) بعنوان "العدالة في تمويل وتقديم الرعاية الصحية: ماذا عن تونس؟" هي واحدة من الدراسات القليلة جدًا والنادرة التي تحلّل التفاوت في الصحّة في تونس. ومع ذلك، اهتمّت هذه الدراسة فقط بواحدة من الأبعاد العديدة للمساواة في الصحة، ألا وهي الولوج لمرافق الرعاية الصحية واستغلالها.

تشير البيانات الأخيرة (المعهد الوطني للصحة، 2019؛ المعهد الوطني للإحصاء، 2018) إلى ارتفاع كبير في معدّلات التفاوت الاجتماعي والاقتصادي في تونس التي بدأت تظهر على السطح بعد الثورة في عام 2011. تزداد معدّلات الأمراض بين الأفراد ذوي الدخل المنخفض في مختلف المناطق الجغرافية. على الرغم من أنّ تونس شهدت تحسّنًا مستدامًا في الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحّي على المستوى الوطني العامّ، حيث بلغ مؤشّر التنمية البشرية 0.739 (HDI) في عام 2018 مقابل 0.634 في عام 1998، والذّي يعتبر مؤشراً إحصائياً جيدًا لمتوسط العمر، والتعليم، ودخل الفرد. ومع ذلك، يخفي هذا التحسن المستمر في مؤشّر التنمية البشرية HDI وراءه التوزيع غير المتساوي للنموّ والتنمية بين المناطق والمجموعات الاجتماعية والنوع الاجتماعي، ممّا يعمق حالة اللامساواة والتفاوت بين الفئات الاجتماعية وهو ما يظهر جليّا في مؤشر التنمية البشرية المعدّل بالنسبة للمساواة (IHDI)والذّي بلغ 0.585(البنك الدولي، 2020).

أوجه عدم المساواة في الصحة في تونس

يرى البعض أنّ التفاوت في الصحّة بين المجموعات والأفراد في جميع أنحاء البلاد هو نتاج للتأثير الواضح للتوزيع غير المتساوي للموارد والخدمات الصحية. ومع ذلك، ينسى هؤلاء أن هذا التوزيع غير المتوازن يعود إلى سياسات حكومية خاطئة مستمرة تؤدّي إلى تمييز هيكلي في التوزيع غير العادل للسلطة والدخل والموارد. على سبيل المثال، تظهر الإحصاءات الرسمية أدلّة على عدم المساواة الهائلة في خدمات الرعاية الصحية في تونس (المعهد الوطني للإحصاء، 2018). تُظهر البيانات نمطًا من عدم المساواة الإقليمية والريفية/الحضرية في توزيع المؤسسات الصحية الرئيسية، حيث تتركز المستشفيات المجهّزة بشكل جيّد والرعاية الصحية عالية الجودة في المناطق الساحلية (الشرقية) وحول المدن الكبيرة مثل منطقة تونس وصفاقس وسوسة. وعلاوة على ذلك، تبلغ معدلات البطالة مستويات مرتفعة جدًا في المناطق الغربية، حيث تصل إلى 35.65٪ في الشمال الغربي و36.56٪ في الجنوب الغربي. ومع ذلك، تنخفض معدلات البطالة إلى أدنى مستوياتها في الأجزاء الشرقية من البلاد وتصل إلى 18.55٪ في الوسط الشرقي (صفاقس، سوسة، المنستير والمهدية).

تشير البيانات الموجودة في الجدول رقم 1 (ص.23) أنّ هذه الأنماط من سياسات تكريس عدم المساواة تؤثّر على الأفراد ليس فقط على المستوى الصحّي، ولكن أيضًا على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، حيث نلاحظ تفاوتا كبيرا في معدّلات الحصول على تعليم عالي والبطالة وهو ما يترجم في التفاوت في مؤشّرات التنمية البشرية بين المناطق (انظر الجدول 1). المعلومات الموجودة في الجدول 1 أعلاه تشير أيضًا إلى تركيز الخدمات الحكومية مثل الرعاية الصحية العامة والتعليم العام في الجزء الساحلي الشرقي من البلاد.

أيضًا، تعتبر الاختلافات والتفاوت بين الوسط الريفي / الحضري من الموضوعات الإشكالية في تونس. منذ إنشائها بعد الاستقلال في عام 1956، قامت الدولة

» نكتشف يومًا بعد يوم الدور الحاسم الذّي يلعبه الوصول إلى الرعاية الصحية عالية الجودة في تقليل عدم المساواة في الصحّة «

الوطنية بإطلاق سلسلة من خطط التنمية التي لم تشمل المناطق السكنية الريفية. يمكن رؤية ذلك في مجموعة متنوعة من المؤشرات؛ حيث يكون معدّل الفقر والفقر المدقع ثلاث مرات أعلى في المناطق الريفية، وأصبح العدد المتزايد من محاولات الانتحار مصدر قلق كبير خصوصا بين الأطفال ومؤشّرا سلبيا على الصحّة النفسية. الأرقام الموضحة في الجدول 2 هي دليل ملموس على سياسة التهميش التي يعاني منها السكان في الأوساط الريفية منذ عقود. من ناحية أخرى، يُعزى نمط الحياة الحضري الفخم ولكن المجهد إلى ارتفاع معدل انتشار السمنة والاكتئاب (انظر الجدول 2، ص. 23).

يحتاج وجه آخر من أوجه عدم المساواة إلى معالجة، وهو الفروق الواضحة المبني على النوع الاجتماعي ويكون ملحوظا في التفاوت في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والصحية بشكل عامّ. تشير البيانات إلى أن النساء، على الرغم من أنّهن يتمتّعن بتوقعات عمر أطول كما هو موضح في الجدول 3 أدناه، إلاّ أنّ الدراسات المختلفة تصرّ على أن النساء يعانين من مزيد من الأمراض مقارنة بالرجال. على سبيل المثال، انتشار السمنة بين النساء في تونس يعدّ ضعف الانتشار بين الرجال، بالإضافة إلى ذلك، يكون النساء أكثر عرضة لمواجهة أحداث مجهدة في مسار حياتهن، ممّا يؤدي إلى انتشار أعلى للاكتئاب. من وجهة نظر أخرى، يكون الرجال أكثر عرضة لأنماط السلوك المختلفة التّي تهدّد الصحة، كما يظهر في الجدول 3، فإن انتشار التدخين بين الرجال يعدّ مرتفعًا للغاية مقارنة بالنساء (48.3% بين الرجال مقابل 2.6% بين النساء)، ويتكرّر هذا النمط أيضًا في استهلاك الكحول. يمكن تفسير هذه الأرقام بناءً على حقيقة أن التدخين واستهلاك الكحول يعتبران من الصفات الذكورية المقبولة في مجتمعاتنا. علاوة على ذلك، في الثقافة الشرقية، ترتبط الرجولة بعدم إظهار العواطف والمشاعر الحزينة، ممّا يؤدّي إلى تراجع معدّلات التوجّه للخدمات الصحّية النفسية بين الرجال بالإضافة إلى زيادة في معدلات الانتحار التي تصل إلى 4.66 لكل 100000 شخص بين الرجال، مقابل 1.93 لكل 100000 شخص بين النساء.

اللامساواة في الصحّة: كيف تتفاعل وتتقاطع المحدّدات الاجتماعية للصحّة

تشير البيانات والمعطيات الإحصائية التّي جمعت بغرض إعداد هذا المقال إلى وجود ارتباط بنيوي بين المحدّدات الاجتماعية للصحّةً وعدم المساواة في الوضع الصحّي. لقد تمّ إثبات تلك العلاقة بالفعل في العديد من البلدان وفقًا لنتائج البحث الأكاديمي. ومن خلال تحليل بسيط للمعطيات يمكن ملاحظة أنّ العلاقة بين تلك المحدّدات وعدم المساواة في الصحة في تونس موجودة على عدة مستويات. فالتفاوت الاجتماعي الاقتصادي والتوزيع غير العادل للثروة بين المناطق والجهات يؤثّر بشكل كبير على صحة السكّان.

إنّ غياب البحث العلمي المرتبط بالتفاوت الصحّي في تونس، كان سببا في عدم التركيز على تأثير المحدّدات الاجتماعية للصحّة على الوضع الصحي العام للسكان. تشر المعطيات الكمّية والنوعية التّي جمعناها وجود رابط بين تراجع الوضع الصحّي وحالة التفاوت الاجتماعي. التفاوت الجغرافي والجهوي هي أبرز أشكال اللامساواة الاجتماعية في تونس ولها تأثير كبير على الوضع الصحّي للأفراد. يمكن أيضًا اعتبار الوضع الاقتصادي والاجتماعي بوصفه محددًا رئيسيًا للوضع الصحّي.

لطالما كان ينظر للتعليم في تونس بوصفه "مصعدا اجتماعيا"، حيث أنّه يؤثّر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد. لهذا السبب نلاحظ أن جزءا كبيرا من الأفراد غير المتعلمين ينتمون إلى الفئة الأكثر تهميشا في المجتمع ويكون تقييم صحّتهم سلبيا. بينما ينتمي الأفراد ذوو التعليم الأعلى والذين تزيد أعمارهم عن 40 عامًا إلى الفئة الأكثر حظًا وتعتبر حالتهم الصحّية جيدة. ليس فقط أن التعليم له تأثير على الوضع الاقتصادي ولكنه أيضًا له تأثير على ثقافة ومعرفة الأشخاص ممّا يؤدي إلى تزايد زيارتهم للمرافق الصحية.

الذكورية والأنوثة كبناء اجتماعي، والذّي يشار إليه بمجموعة الصفات والسلوكيات والأدوار المرتبطة بالجنس، تظلّ مصدرًا رئيسيًا لعدم المساواة في الصحة في تونس وتؤثر على الجنسين على حد سواء. تعتمد هذه العلاقة على التوقّعات الاجتماعية من الجنسين، ممّا يؤدي إلى ارتفاع معدلات الإصابة بالأمراض وتأثيرها على متوسط العمر والصحة العامة.

لا تؤثّر المحدّدات الاجتماعية للصحّة بشكل منفصل، ولكن تفاعلها وتقاطعها هو السبب في خلق عدم المساواة في الصحة. يُطلق على هذا التأثير المجموع "نظرية التقاطع". على الرغم من أن البحث الأكاديمي حقق تقدمًا كبيرًا في فهم المحدّدات الاجتماعية للصحّة، إلا أن النهج التقليدي يؤدي إلى مشاكل متعلقة بفهم ضعيف للطبيعة الهيكلية والبنيوية لعدم المساواة في الصحة. لهذا السبب، يجب اعتماد إطار نظري تقاطعي ومتعدد التخصصات لتوفير فهم نقدي وعميق وموحد لطبيعة العدالة الصحّية وكيف تساهم الهويات الاجتماعية المتعددة في إنتاجها.

خاتمة

من أجل تحسين وضع المساواة في الصحّة في تونس، نظرًا لانتشار وظهور الأمراض غير المعدية والأمراض المزمنة التي تؤثّر على نسبة كبيرة من السكان، يجب أن تشمل سياسات الصحّة الحكومية بشكل عاجل، إلى جانب إجراء إصلاح عميق للنظام الصحي، عدّة إجراءات لتحسين صحّة الفئات الضعيفة والمهمشة في المجتمع، خاصة بعد الإصلاحات السياسية والدستورية التي جعلت الوصول إلى الرعاية الصحية والحقّ في الحياة حقاً دستورياً. يجب أن تتم هذه الإجراءات من خلال التركيز على العوامل المؤثرة على الصحة الاجتماعية المتعلقة بالسياق الاجتماعي في تونس.

تعتبر المعرفة التّي بين يدينا المحدّدات الاجتماعية للصحّة المسؤول المباشر والأكثر تأثيرا في صحّة السكان. تم إجراء الكثير من العمل لاستكشاف الارتباطات بين المحدّدات الاجتماعية للصحّة والصحة البدنية والنفسية في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، في تونس، لم يتم الإبلاغ عن الكثير من الأبحاث فيما يتعلق المحدّدات الاجتماعية للصحّة ومساهمتها في صحة السكان، بدلاً من ذلك، تركز الدراسات الأكاديمية والسياسية على الرعاية الصحية وتقديم الخدمات الصحية. وهذا يعكس نموذجًا متمحورًا حول المرض فيما يتعلق بالصحة العامة في تونس بدلاً من نموذج متمحور حول المريض. الرسالة المركزية التي ظهرت من خلال هذا العمل التمهيدي هي أن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تُعتبر حتى الآن عوامل مؤثرة في نتائج الصحة في البلدان النامية، تُعتبر أيضًا عوامل هامة في تحديد حالة الصحة للتونسيين. وهذا يدعم حقيقة أن تقييم المحدّدات الاجتماعية للصحّة أمر أساسي للبحث في مجال اللامساواة في الصحّة، حيث أنّ كلّ حياة تعاش وتفقد جزئياً بالعوامل الاجتماعية وبعوامل أخرى.

> "
> *تركز الدراسات الأكاديمية والسياسية على الرعاية الصحية وتقديم الخدمات الصحية. وهذا يعكس نموذجًا متمحورًا حول المرض فيما يتعلق بالصحة العامة في تونس بدلاً من نموذج متمحور حول المريض*
> "

جدول 1. المؤشرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية الرئيسية حسب المناطق في تونس

	تونس الكبرى	الشمال الشرقي	الشمال الغربي	الوسط الشرقي	الوسط الغربي	الجنوب الشرقي	الجنوب الغربي
عدد السكّان[1]	2738.7	1581.3	1181.7	2682.9	1470.7	1031.6	617.5
مؤشّر التنمية البشرية[2]	0.787	0.744	0.685	0.747	0.657	0.724	0.734
نسبة البطالة%[1]	24.87	22.16	35.65	18.55	30.11	16..34	36.56
نسبة المتحصّلين على[1] تعليم عالي%	20	10	8	13	8	11	12
أسرّة الإنعاش[2]	184	26	0	121	0	0	0
المستشفيات الجامعية[2]	17	3	0	6	1	1	0
معدّل وفيّات الرضّع والأطفال[3]	696	251	87	615	435	221	170

المصادر: 1 (المعهد الوطني للإحصاء، 2018) 2 (الصحّة في أرقام، 2017) 3(مؤشر التنمية البشرية دون الوطني، 2020)

جدول 2. المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية الرئيسية حسب الوسط الجغرافي (ريف/حضر) في تونس

	وسط ريفي	وسط حضري
نسبة الأميّة[1] (%)	32.2	12.5
نسبة التغطية الاجتماعية[1] (%)	74.2	72
نسبة الفقر[1] (%)	26	10.1
نسبة الفقر المدقع[1] (%)	6.6	1.2
معدّل المصروفات السنوية للفرد (بالدينار التونسي)[1]	2585	4465
نسبة السمنة[2] (%)	20.6	28.8
نسبة الاكتئاب[2] (%)	4.6	4.8
نسبة محاولات الانتحار[2] (%)	5.4	3.1

المصادر: 1 (المعهد الوطني للإحصاء، 2019) 2 (المعهد الوطني للصحة، 2019)

جدول 3. المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية الرئيسية حسب النوع الاجتماعي في تونس

	ذكور	إناث
نسبة البطالة[1] (%)	12.1	21.7
نسبة الأمّية[1] (%)	12.4	25
متوسط العمر المتوقع[1]	74.5	78.1
[2]معدّل الانتحار بالنسبة لـ 100000	4.66	1.93
نسبة السمنة [2](%)	17.6	34.6
نسبة الاكتئاب [2](%)	4.0	5.4
نسبة التدخين[3] (%)	84.3	2.6
نسبة استهلاك المواد الكحولية[3] (%)	19.5	1.3

المصادر: 1 (المعهد الوطني للإحصاء، 2019) 2 (إدارة الدراسات والتخطيط - مديرية الإحصاء، 2019) 3 (المعهد الوطني للصحة، 2019)

جمعية تونس الفتاة

الهاتف: 52223213

البريد الالكتروني: contact@tounesaf.org

الموقع: www.tounesaf.org

فايسبوك: facebook.com/tounesalfatet

تويتر: twitter.com/tounesalfatet

انستغرام: @tounesaf